

**تقوية صوت
النساء والشباب
في اختيار ممثليهم المستقبليين**

المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
5	مقدمة
6	رؤية عامة
8	الفصل الأول محطات انتخابية
11	الفصل الثاني مقتطفات من قانون الانتخابات العامة النهائي
24	الفصل الثالث الفئات والشرائح المهمشة في المجتمع الفلسطيني
24	واقع مشاركة المرأة السياسية في المجتمع الفلسطيني
25	واقع مشاركة الشباب السياسية في المجتمع الفلسطيني
33	إشكاليات تواجه الشباب الفلسطيني
35	
41	الفصل الرابع المناصرة في العدالة الاجتماعية
41	القيادة
46	
63	المصادر والمراجع

مقدمة

شهدت الساحة الفلسطينية بعد وفاة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الأول السيد ياسر عرفات أحداث بالغة الأهمية ساهمت في إحداث تغييرات عديدة على النظام السياسي الفلسطيني ولعل أهمها كان التطورات الحاصلة في مجال الانتخابات، حيث عقدت الانتخابات الرئاسية بعد وفاة الرئيس عرفات وفقا للقانون وانتقلت السلطة للرئيس محمود عباس بهدوء وباعتراف الشعب الفلسطيني واللجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات والرقابة الدولية بشرعية تلك الانتخابات. وعلى الرغم من المراهنات الكثيرة المحلية منها والدولية حول عدم قدرة الفلسطينيين على ترتيب أمورهم الداخلية وفشلهم في خوض تجربة انتقال السلطة، وتوقعاتهم بدخول الفصائل الفلسطينية في صراعات ونزاعات تصل إلى حد الحرب الأهلية نزاعا على السلطة، إلا أن مراقبو انتخابات الرئاسة الفلسطينية لم يستطيعوا إلا الإشادة بديمقراطية سير العملية واعتبروا أن السلطة الوطنية الفلسطينية سبقت بها، مع محدودية تجربتها، العديد من الدول الأخرى.

كذلك عقدت انتخابات الهيئات المحلية بمراحلها الثلاث وأعلن عن التحضير للمرحلة الرابعة والخامسة ليستكمل بها إجراء انتخابات الهيئات المحلية في مختلف مناطق السلطة. وتحضر السلطة الوطنية الفلسطينية لعقد انتخابات المجلس التشريعي والمتوقع أن تكون في الخامس والعشرين من كانون الثاني القادم.

والتطور الحاصل في هذا المجال لم يقتصر فقط على عقد الانتخابات، إنما تعدى ذلك بالإنجازات المحققة على مستوى تغيير قوانين الانتخاب إلى حد ما مع ما يتوافق والحاجة الفلسطينية، ولعل من الإنصاف هنا الإشادة بدور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي أدى جهدها عبر سنوات عديدة ماضية إلى استجابة الحكومة الفلسطينية لبعض من مطالبها بإدخال العديد من التعديلات على القوانين في هذا الشأن، ومنه مجهودات مؤسسة الملتقى المدني الحثيثة في التأكيد على الحاجة إلى إجراء انتخابات دورية وحررة من جهة وسعيها في أن تتجاوب تلك الانتخابات لمطالب المواطن الفلسطيني وحاجاته من جهة أخرى.

ومن هنا منح المواطن الفلسطيني حقه في اختيار ممثليه بغض النظر عن مدى استثماره لهذا الحق بعد أن حرم من ممارسته طيلة فترة خضوعه للاحتلال الإسرائيلي، وبعد أن جمد استخدامه منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية حتى وفاة الرئيس ياسر عرفات.

رؤية عامة

عملت مؤسسة الملتقى المدني ومن خلال مشاريعها المختلفة لفترة طويلة في مجال الانتخابات، وكانت نشاطاتها تستهدف محورين رئيسيين: أولهما يتمثل بالضغط كان على صانع القرار الفلسطيني ليتعامل مع موضوع الانتخابات كخيار ديمقراطي ضروري للنهوض بالمجتمع الفلسطيني والرقى بنظامه السياسي، وفي هذا المجال تحقق عقد الانتخابات والتعديل على قوانينها المختلفة. في حين كان المحور الثاني يركز في التعامل مع المواطن العادي وتوعيته حول أهمية الانتخابات لحل العديد من إشكاليات النظام السياسي الفلسطيني، وكأقل تقدير اختياره هو لممثليه.

وركزت المؤسسة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في نشاطاتها باتجاه تحقيق حقوق الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني بإقرار الكوتا النسوية في انتخابات الهيئات المحلية، خفض سن الترشيح للشباب وحق كبار السن والأميين في الانتخاب بمساعدة ذويهم. وتكثيف عقد الدورات المختلفة لتثقيف الناخبين، تدريب المرشحين، رفع نسبة المشاركة بالانتخابات، المساهمة في اختيار النظام الانتخابي... مما يعطي مؤشرا واضحا على نضج التجربة الفلسطينية في التعامل مع الانتخابات.

ومن خلال تلك التجربة لمست المؤسسة وعلى الرغم من الأهمية البالغة لتجربة الانتخابات الفلسطينية، إلا أنه تلك التجربة ما زالت تجتأبها العديد من السلبيات التي من شأنها أن تقلل من أهميتها وتجعلها صورية كما في العديد من دول العالم الأخرى، ومن أهم هذه السلبيات هو عدم استثمار المواطن الفلسطيني لأهمية صوته في الانتخاب والتغيير، وكذلك عدم ثقته بمدى مساهمة الانتخابات في تغيير الوضع القائم نحو الأفضل. والأخطر من ذلك هو خضوعه وانصياعه لمجموعة من التقاليد المجتمعية التي لا تتجاوب مع الرؤى والأهداف الحقيقية لعقد الانتخابات أينما كان، والتي تتلخص في منح الجميع حق المشاركة والاختيار للخروج بالأفضل ممن لديه القدرة على العطاء والتطوير.

ومن هذه القيم المجتمعية السلبية تقديم الارتباط العائلي أو الحزبي على التميز والكفاءة والذي بدأ واضحا وجليا في انتخابات الهيئات المحلية، حيث تم إقصاء العديد من الكفاءات المتميزة القادرة على الإنتاج واستبدالها بخيارات أخرى تبعا لاعتبارات العائلة أو الحزب. دون الأخذ بعين الاعتبار إلى أن من ينتخب من المفترض به أن يعمل على تحسين وتطوير ظروف منطقته ومعالجة ضعف الخدمات المقدمة هناك.

كذلك لم يبذل المجتمع الفلسطيني ولا حتى الجهات الرسمية دورا كافيا في تفعيل مشاركة الفئات المهمشة في الانتخابات، حيث مازالت لا تثق بقدراتها على الانجاز على الرغم من تفوق تلك الفئات في ميادين عملها المختلفة وتحديد النساء والشباب. حيث لمست مؤسسة الملتقى المدني مدى حاجة تلك الفئات إلى تطوير ورفع إمكانياتها في ممارسة حقها في اختيار ممثليها المنتخبين في مراكز صنع القرار على المستويات المختلفة وكذلك في وصولها لتلك المراكز لتأخذ دورها ومكانها في المشاركة في صناعة القرار الفلسطيني وضمان إخراجها إلى حيز التنفيذ.

الأمر الذي دعا بالملتقى المدني بأن يحدد لنفسه دورا يتناسب وينسجم مع رؤيته العامة واهدافه في العمل من اجل ترسيخ وتعزيز أسس الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وذلك بتنفيذ مشروع تقوية صوت النساء والشباب في تحديد ممثليهم المستقبليين والذي يهدف إلى توعية وتنقيف المواطنين حول مجمل تفاصيل وتطورات موضوع انتخابات المجلس التشريعي، وبتأجابه إيجاد رأي عام ضاغط للدفع من اجل إنصاف مختلف الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني ومساعدتها في تحقيق حقوقها جنبا إلى جنب مع الكثير من هيئات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

الفصل الأول

محطات انتخابية

بموجب اتفاقيات أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993، أقيمت السلطة الوطنية الفلسطينية، وجرى على أساسها إجراء أول انتخابات فلسطينية. حيث جرى في كانون ثاني 1996 عقد انتخابات لاختيار مجلس تشريعي فلسطيني ورئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك كمرحلة انتقالية تنتهي في أيار 1999 يجري خلالها إكمال عملية التفاوض من أجل الاتفاق على حل نهائي بين الطرفين.

إلا أن المفاوضات كانت نتائجها تتجه نحو خلط كافة الأوراق للعودة مجدداً لنقطة الصفر، بل إلى ما ورائه في العديد من الأحيان.

مما دعا السلطة الوطنية الفلسطينية للإصلاح الداخلي دون ربط ذلك بموضوع المفاوضات، حيث عبر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في كلمته أمام المجلس التشريعي في العام (2002) والتي تبنتها حكومته عن رغبة وتصميم الحكومة على بذل أقصى الجهود من أجل متابعة مسيرة الإصلاح بالتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها المحدد وفق قانون الانتخابات المقر عام 1995 .

كذلك كان الإعلان عن بدء حملة الاستعداد للانتخابات وإعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية وتعيين مواعيد بدء عملية تسجيل الناخبين استعداداً لعقد الانتخابات والتي بدأت خلال شهري أيلول وتشرين أول من عام 2004.

وعلى الرغم من ذلك لم تعقد انتخابات فلسطينية حتى تاريخ 2004/12/23 ، حيث عقدت انتخابات المرحلة الأولى من انتخابات الهيئات المحلية في 26 دائرة انتخابية على مستوى الضفة الغربية.

والتي تميزت بكونها التجربة الفلسطينية الأولى لانتخابات الهيئات المحلية على مستوى الوطن منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتميزت أكثر بتوجه المرأة الفلسطينية نحو الانتخابات سواء بترشيح نفسها أو بتوجهها لممارسة حقها بالانتخاب.

الانتخابات العامة: انتخاب رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني.

بعد مرض السيد ياسر عرفات ووفاته بتاريخ 2004/11/11، كان لا بد من نقل السلطات المختلفة، ومن هنا كان على القيادة الفلسطينية أن تختار الوسيلة التي تراها مناسبة لذلك والتي كانت باعتماد

تطبيق القانون الأساسي للسلطة، حيث ترأس رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني السيد روجي فتوح السلطة الفلسطينية لمدة 60 يوماً، وعقب ذلك صدر مرسوم رئاسي عن الرئيس المؤقت للسلطة الوطنية يوم 15 تشرين الثاني لعام 2004 بإعلان يوم 9 كانون ثاني لعام 2005 موعداً لإجراء الانتخابات.

كما تم تعيين محمود عباس رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية بناءً على النظام الخاص بمنظمة التحرير الفلسطينية. وعليه تم اعتماد القانون والانتخابات كإجراء ديمقراطي في اختيار القيادة الجديدة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد اثبت الانتقال السلس والهادئ للسلطة وفق القوانين والأنظمة أن الأمور تسير باتجاهات دفع عملية التطور والتحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني إلى الأمام خاصة بعد المراهات العديدة بفشل الفلسطينيين في تحقيق ذلك، وبعد مشاركة مختلف الحركات السياسية في تلك الانتخابات ومقاطعة الجهاد الإسلامي وحماس لها.

وحول انتخابات المجلس التشريعي والتي من المفترض أن تعقد في ذات الوقت مع انتخابات الرئاسة تأجلت عن موعد إجرائها بتاريخ 2005/7/17 لتكون بتاريخ 2006/1/25، وذلك كون عقد الانتخابات الرئاسية جاءت نتيجة وفاة الرئيس الراحل وفي الوقت الذي لم تكن فيه السلطة مستعدة لإجراء انتخابات المجلس التشريعي معها.

الانتخابات المحلية¹:

عقدت انتخابات الهيئات المحلية للمرة الأولى منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية مع نهاية العام الماضي لتكون على مراحل جرت الأولى منها بتاريخ 2004/12/23 ويتوقع أن تنتهي بعقد انتخابات المرحلة الخامسة.

أنجزت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في 26 موقعا في الضفة الغربية بتاريخ 2004/12/23، وفي 10 مواقع في قطاع غزة بتاريخ 2005/1/27. شهدت الانتخابات المحلية إقبالا منقطع النظير بالمقارنة مع الانتخابات الرئاسية حيث كانت نسبة المشاركة فيها تتعدى 80% في معظم المناطق في حين كانت المشاركة في الانتخابات الرئاسية اقل من النصف ممن يحق لهم الانتخابات وبلغت نسبة المشاركة 45% من أصحاب حق الاقتراع.

¹ المصدر: اللجنة العليا للانتخابات المحلية

في حين جرت انتخابات المرحلة الثانية بتاريخ 2005/5/5 في 74 دائرة انتخابية في ذات اليوم في كل من الضفة والقطاع وألحقت بدائرتين جرت الانتخابات فيهما بتاريخ 2005/5/19 في الضفة الغربية ليكون مجموعها 76 دائرة.

وبتاريخ 2005/9/29 عقدت انتخابات المرحلة الثالثة في 104 دوائر انتخابية موزعة على تسع محافظات من محافظات الضفة الغربية. واختلفت هذه المرحلة عن سابقتها بتعديل القانون لاعتماد تمثيل القوائم(النسبي) بدل التمثيل الفردي.

وفيما يخص انتخابات الهيئات المحلية فتميزت تلك الانتخابات بالتالي:

أ- إقرار الكوتا النسائية في هذه المجالس بنسبة امرأتين لكل مجلس. وهو ما اعتبر نصراً كبيراً لمؤسسات المجتمع المدني بشكل عام والتي وضعت تحقيق هذا نصب أعينها منذ فترة طويلة، وذلك كجزء من نضالها من أجل إفساح المجال لكل الفئات والشرائح الاجتماعية للمساهمة في عملية صنع القرار ولأهمية الدور الذي تلعبه تلك الفئات في عملية البناء الجارية في المجتمع الفلسطيني.

ب- مشاركة معظم القوى والأحزاب والتنظيمات الفلسطينية في هذه الانتخابات، ترشحاً وانتخاباً، وهو ما اعتبر تطوراً هاماً أيضاً على صعيد مشاركة كافة هذه القوى في تحمل مسؤولياتها العامة تجاه الشعب الفلسطيني، وهو تطور يفتح المجال واسعاً أمام إعادة بناء وترسيخ العلاقات الداخلية الفلسطينية على أسس جديدة.

ج- اعتماد التمثيل النسبي (القوائم) نظاماً انتخابياً والذي تم اعتماده مع انتخابات المرحلة الثالثة.

انتخابات الأحزاب والمؤسسات والهيئات العامة:

لا زالت هيئات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تعاني من الخمول الانتخابي داخل هيئاتها المختلفة، والتي انعكست أزمته الحقيقية خاصة لدى الأحزاب السياسية بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات بعدم قدرة مختلف الأحزاب السياسية على إفراز شخصية اعتبارية منتخبة من قبل الحزب ذات قاعدة جماهيرية واسعة، مما دعا بها لأن تكون غير جاهزة لمثل ذلك الحدث.

إلا أن العديد من الأحزاب السياسية تحضر جدياً الآن لعقد انتخابات داخلية تمكنها من الوقوف على المرحلة السياسية القادمة، وتحديد حركة فتح التي ترى بعقد مؤتمرها العام خطوة لا بد منها لموازنة معادلتها على الساحة السياسية الفلسطينية.

هذا وتعرض الاتحادات والهيئات العامة في عقد انتخاباتها الداخلية، حيث تلتزم بعضها في دورية عقدها وتواظب الأخرى على تأجيلها.

الفصل الثاني

مقتطفات من قانون الانتخابات العامة النهائي

أولاً: تعريفات	
السلطة الوطنية:	السلطة الوطنية الفلسطينية.
الرئيس:	رئيس السلطة الوطنية.
المجلس:	المجلس التشريعي الفلسطيني.
رئيس المجلس:	رئيس المجلس التشريعي.
لجنة الانتخابات:	لجنة الانتخابات المركزية.
الناخب:	كل من له الحق في انتخاب الرئيس و/ أو أعضاء المجلس.
المقترع:	كل ناخب مارس حقه في الانتخاب.
المرشح:	كل من تم قبول ترشيحه رسمياً للانتخابات لمنصب الرئيس و/أو لعضوية المجلس.
جدول الناخبين الابتدائي:	الجدول الذي يحوي أسماء وبيانات الناخبين التي يتم إعدادها ونشرها للاعتراض.
جدول الناخبين النهائي:	الجدول النهائي الذي يحوي أسماء وبيانات الناخبين الذين يملكون حق الانتخاب والذي يتم نشره بعد انتهاء فترة الاعتراض والفصل فيه.
قائمة المرشحين النهائية:	قائمة المرشحين النهائية التي تحتوي على أسماء المرشحين لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس على مستوى انتخابات الدوائر والقوائم.
انتخابات الدوائر:	انتخاب أعضاء المجلس عن المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية.
انتخابات القوائم:	الانتخاب بنظام القوائم على أساس الانتخابات النسبية باعتبار الأراضي الفلسطينية بكاملها دائرة انتخابية واحدة.
الدائرة الانتخابية:	كل منطقة محددة خصص لها عدد من المقاعد النيابية وفقاً لعدد سكانها .
مركز الاقتراع:	المكان الذي تعينه لجنة الانتخابات ضمن الدائرة الانتخابية لإجراء عملية الاقتراع فيه.
المقيم:	الفلسطيني المقيم والمسجل في الدائرة الانتخابية أو الذي يوجد مكان عمله فيها وله حق الانتخاب.
مكان الإقامة:	عنوان الفرد المحدد ضمن منطقة مركز اقتراع ما.
المحكمة:	محكمة قضايا الانتخابات المشكلة بموجب أحكام هذا القانون للنظر في الطعون الانتخابية.

انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس²

1. يتم انتخاب الرئيس، وأعضاء المجلس في آن واحد في انتخابات عامة حرة ومباشرة بطريق الاقتراع السري.
2. مدة ولاية الرئيس أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين.
3. يتألف المجلس من (132) عضواً.
4. تكون مدة ولاية المجلس أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجرى الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية.

النظام الانتخابي وتوزيع المقاعد

1. يقوم قانون الانتخابات الفلسطيني على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة (50% - 50%) بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر) ونظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.
2. عدد نواب المجلس (132) مئة واثنين وثلاثين نائباً موزعة على الوجه التالي:-
 - أ. 66 ستة وستون نائباً يتم انتخابهم على أساس نظام (تعدد الدوائر) موزعين على الدوائر الانتخابية الستة عشر حسب عدد السكان في كل دائرة وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، ويخصص منها ستة نواب للمسيحيين من دوائر عدة يتم تحديدها بمرسوم رئاسي.
 - ب. 66 ستة وستون نائباً يتم انتخابهم على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.
 - ج. تشكل القائمة الانتخابية من حزب أو ائتلاف أحزاب أو مجموعة من الأشخاص تتشكل لغرض الانتخابات على أن تستوفي شروط الترشح وفقاً لأحكام هذا القانون.

² باستثناء أول انتخابات مجلس تشريعي تجري بعد إقرار هذا القانون.

تمثيل المرأة

يجب أن تتضمن كل من القوائم الانتخابية حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن:

1. امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.
2. امرأة ثانية من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.
3. امرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك.

التوزيع النسبي للمقاعد

1. يخصص لكل قائمة انتخابية حازت على 2% أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين في الانتخابات على أساس نظام القوائم، عدد من مقاعد المجلس بنسبة مجموع ما حصلت عليه من الأصوات.
2. تودع كل قائمة انتخابية قائمة بأسماء مرشحيها لدى لجنة الانتخابات قبل إغلاق باب الترشيح.
3. تعتبر قائمة مرشحي القائمة مغلقة من حيث ترتيب الأسماء، وتوزع المقاعد التي تفوز بها كل قائمة على مرشحيها حسب تسلسل أسمائهم في القائمة الأول فالذي يليه وهكذا.

الدوائر الانتخابية

1. تكون الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة لغرض:
 - أ. انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.
 - ب. الانتخابات على أساس نظام (القوائم).
2. لأغراض انتخاب أعضاء المجلس في الدوائر الانتخابية على أساس نظام (تعدد الدوائر) تكون الدوائر الانتخابية ست عشرة دائرة مقسمة على الوجه الآتي:- (دائرة القدس، دائرة أريحا، دائرة الخليل، دائرة بيت لحم، دائرة جنين، دائرة خان يونس، دائرة دير البلح، دائرة رفح، دائرة سلفيت، دائرة شمال غزة، دائرة طوباس، دائرة طولكرم، دائرة قلقيلية، دائرة مدينة رام الله والبيرة، دائرة مدينة غزة ودائرة نابلس).

3. تضع لجنة الانتخابات بالتشاور مع مجلس التنظيم الأعلى نظاماً يعين حدود كل دائرة انتخابية والتجمعات السكانية التابعة لها، ويتم إصداره من قبل مجلس الوزراء.

الدعوة للانتخابات

يصدر الرئيس خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ انتهاء مدة ولاية المجلس مرسوماً رئاسياً يدعو فيه لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية، ويحدد موعد الاقتراع، وينشر في الجريدة الرسمية ويعلن في الصحف اليومية المحلية.

اللجنة المشرفة على الانتخابات

تعتبر لجنة الانتخابات الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسئولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها.

وتتولى مكاتب الدوائر الانتخابية مسؤولية إدارة وتنظيم ومراقبة عمليات الانتخاب في الدوائر الانتخابية التابعة لها، وتحديد الإشراف على إعداد جداول الناخبين الابتدائية والنهائية، ورفعها إلى لجنة الانتخابات للمصادقة عليها وإعلانها. وتلقي طلبات الترشيح لعضوية المجلس ورفعها إلى لجنة الانتخابات مع جميع الوثائق المرفقة بها، في نفس يوم تقديمها، ومراجعة محاضر النتائج الانتخابية الصادرة عن لجان مراكز الاقتراع والتأكد من دقتها وموافقتها لأحكام هذا القانون ورفعها إلى لجنة الانتخابات.

حق الانتخاب والترشيح

حق الانتخاب

1. الانتخاب حق لكل فلسطيني وفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف، وقطاع غزة ممن توفرت فيه أو فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق، وذلك بغض النظر عن الدين والرأي والانتماء السياسي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.
2. يمارس كل ناخب حقه في الانتخاب بصورة حرة ومباشرة وسريّة وفردية، ولا يجوز التصويت بالوكالة.
3. لا يجوز أن يكون الناخب مسجلاً في أكثر من دائرة انتخابية واحدة، ولا يجوز للناخب الإدلاء بصوته في غير الدائرة التي سجل فيها.

أهلية الانتخاب

1. يعتبر الشخص مؤهلاً لممارسة حق الانتخاب إذا توفرت فيه الشروط التالية:
 - أ. أن يكون فلسطينياً.
 - ب. أن يبلغ الثامنة عشرة من العمر أو أكثر يوم الاقتراع.
 - ت. أن يكون مسجلاً في الدائرة الانتخابية التي سيمارس حق الانتخاب فيها.
 - ث. أن يكون اسمه مدرجاً في جدول الناخبين النهائي.
 - ج. أن لا يكون محروماً من ممارسة حق الانتخاب وفق أحكام المادة (10) من هذا القانون.
2. لأغراض هذا القانون يعتبر الشخص فلسطينياً:
 - أ. إذا كان مولوداً في فلسطين وفق حدودها في عهد الانتداب البريطاني أو كان من حقه اكتساب الجنسية الفلسطينية بموجب القوانين التي كانت سائدة في العهد المذكور.
 - ب. أو إذا كان مولوداً في قطاع غزة أو الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف.
 - ج. أو إذا كان أحد أسلافه تنطبق عليه أحكام الفقرة (أ) أعلاه بغض النظر عن مكان ولادته.
 - د. إذا كان زوجاً لفلسطينية أو زوجة لفلسطيني حسبما هو مُعرف أعلاه.

هـ . ألا يكون قد اكتسب الجنسية الإسرائيلية.

يُحرم من حق الانتخاب:-

أ. من حرم من ذلك الحق بموجب حكم قضائي نهائي، وذلك خلال فترة نفاذ القرار.

ب. من كان فاقداً لأهليته القانونية بموجب حكم قضائي نهائي.

ج. كل من أدين بجناية ولم يرد له اعتباره بموجب أحكام القانون.

حق الترشيح

الترشيح وتولي الوظائف العامة بالترشح لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس لا يجوز لفئات الموظفين التالية، إلا إذا قدموا استقالاتهم من وظائفهم قبل الموعد المحدد للإعلان عن قوائم الترشيح النهائية، وتعتبر استقالاتهم مقبولة وسارية المفعول اعتباراً من ذلك التاريخ، دون الإجحاف بحق أي منهم في أن يتقدم بطلب توظيف لدى وجود أي شاغر في دوائر السلطة الوطنية أو الهيئات أو المؤسسات التي استقالوا منها، وإن تخضع إعادة توظيفهم لشروط المسابقة والاختيار أسوة بغيرهم من المتقدمين للتوظيفة وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية وقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية أو أنظمة التوظيف في الهيئات والمؤسسات العامة:

أ. الوزراء.

ب. موظفو السلطة الوطنية الفلسطينية المدنيين والأمنيين و/أو الذين يتقاضون راتباً أو مخصصاً شهرياً من خزينة السلطة، أو الصناديق العامة التابعة لها، أو الخاضعة لأشرافها.

ت. موظفو المؤسسات العامة والهيئات الدولية ومجالس الهيئات المحلية.

ث. مدراء ورؤساء وموظفي المنظمات الأهلية.

كذلك:

1. لا يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية، وأعضاء ورؤساء المجالس المنتخبين في المؤسسات والهيئات الأخرى ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا من مناصبهم، ولا يجوز لأي منهم العودة إلى منصبه إلا إذا أعيد انتخابه بعد انتهاء الفترة التي كان قد استقال خلالها، وفقاً لأحكام قانون الانتخاب الخاص بتلك المجالس أو الهيئات.
2. يستثنى من الفقرة (1) أعلاه من يشغل منصب الرئيس ويتقدم بالترشح لمنصب الرئيس لفترة جديدة، وأعضاء المجلس التشريعي عن الفترة السابقة للانتخابات.
3. يرفق المرشحون لمنصب الرئيس، أو المرشحون لعضوية المجلس كتب قبول استقالاتهم مع طلبات الترشيح إذا كانوا من الفئات المنصوص عليها في الفقرة (1) و (2).
4. مع مراعاة أحكام الفقرة (1) أعلاه لا يجوز للقضاة وضباط الأجهزة الأمنية والعسكرية والشرطة والمحافظين ومن في حكمهم، الذين لم يفوزوا بالانتخابات العودة إلى وظائفهم.

الترشيح لعضوية المجلس

أهلية الترشيح

يشترط في المرشح لعضوية المجلس توفر الشروط التالية:

1. أن يكون فلسطينياً.
2. أن يكون قد أتم الثامنة والعشرون عاماً من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع.
3. أن يكون اسمه مدرجا في جدول الناخبين النهائي
4. أن يكون مقيماً إقامة دائمة في الأراضي الفلسطينية.

طلب الترشيح

1. في حالة الترشيح في انتخابات الدوائر:-
 - أ. يقدم المرشح طلب الترشيح إلى مكتب الدائرة الانتخابية من أي شخص اسمه مدرج في جدول الناخبين النهائي وتتوفر فيه الشروط.

ب. يرفق طلب الترشيح بكشف يضم أسماء وتواقيع خمسمائة مواطن ممن لهم حق الانتخاب ويستثنى من ذلك من كان عضواً في المجلس في الفترة التي سبقت الانتخابات .

2. في حالة الترشيح في انتخابات (القوائم):-

أ. تقدم القائمة طلب الترشيح إلى لجنة الانتخابات على أن يكون الطلب مصحوباً بقائمة مغلقة تتضمن أسماء المرشحين مرفقة بإقرارات منهم بقبول ترشيحهم.

ب. ترفق كل قائمة بطلب الترشيح كشفاً بأسماء وتواقيع ثلاثة آلاف ممن لهم حق الانتخاب. ويستثنى من ذلك القوائم والأحزاب المعتمدة حسب الأصول .

يجب أن لا يزيد عدد مرشحي القائمة الانتخابية عن عدد المقاعد المخصصة لانتخابات التمثيل النسبي، وان لا يقل عن سبعة مرشحين. ولا يجوز أن يزيد عدد مرشحي القائمة الانتخابية في أي من الدوائر عن عدد المقاعد المخصص لتلك الدائرة.

يعامل مرشحو الأحزاب والقوائم الانتخابية في انتخابات الدوائر معاملة المرشحين المستقلين، حيث يتم التصويت للأفراد وليس للقوائم، وللناخب أن يختار الاسم الذي يريد انتخابه من قوائم مختلفة أو من المرشحين المستقلين.

مبلغ التأمين للترشيح

1. على كل مرشح حسب نظام (القوائم) أو نظام الدوائر أن يودع في حساب لجنة الانتخابات على سبيل التأمين مبلغ ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المتداولة قانوناً.
2. على كل قائمة مرشحة في انتخابات القوائم أن تودع في حساب لجنة الانتخابات على سبيل التأمين مبلغ ستة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المتداولة قانوناً.

إجراءات تسجيل المرشحين

1. يجب تسجيل المرشحين لعضوية المجلس لدى مكتب الدائرة الانتخابية.
2. يبدأ تسجيل المرشحين لعضوية المجلس في الموعد المحدد لذلك في المرسوم الرئاسي الداعي للانتخابات ويستمر على مدى اثني عشر يوماً ولا تقبل طلبات الترشيح المقدمة بعد مضي المدة المذكورة.

يُشترط في طلب الترشيح:

- أ. أن يتضمن اسم المرشح الرباعي وعمره واسم شهرته إن وجد.
 - ب. عنوانه في الدائرة الانتخابية الذي يؤهله للترشيح عنها.
 - ت. رقم تسجيل اسمه في جدول الناخبين.
 - ث. اسم الدائرة الانتخابية التي سيرشح عنها.
 - ج. أن يكون الطلب مذيلاً بتوقيعه، وأن يرفقه باسم وعنوان ممثله المعتمد.
3. يقوم مكتب الدائرة الانتخابية بتسجيل طلبات الترشيح المقدمة لها وتصدر شهادة لكل طلب تتضمن ساعة وتاريخ تقديم الطلب ورقم تسجيله لديها.
 4. يرفع مكتب الدائرة الانتخابية طلبات الترشيح المقدمة لديها إلى لجنة الانتخابات.

لا يجوز أن يكون الشخص مرشحاً:

1. لمنصب الرئيس ولعضوية المجلس في آن واحد.
2. في أكثر من دائرة انتخابية واحدة.
3. في انتخابات الدوائر والقوائم في آن واحد.

تسجيل القوائم

يتم تسجيل القوائم الانتخابية التي ترغب في الاشتراك في الانتخابات، لدى لجنة الانتخابات. ويحق لها أن تسمي مرشحيتها والاشتراك في انتخابات القوائم تحت الاسم والرمز أو الشعار الذي تختاره لنفسها.

نشر قوائم المرشحين

يقوم مكتب الدائرة الانتخابية بنشر قوائم المرشحين النهائية لعضوية المجلس عن دائرته في موعد أقصاه اثنان وعشرون يوماً قبل اليوم المحدد للاقتراع.

الترويج للبرامج الانتخابية للمرشحين.

تلتزم السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة الإعلام الرسمي موقف الحياد في جميع مراحل العملية الانتخابية، ولا يجوز له أو لأي من أجهزته القيام بأي نشاط انتخابي أو دعائي، يمكن أن يفسر بأنه يدعم مرشح لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس على حساب مرشح آخر.

الفترة الزمنية المحددة للدعاية الانتخابية

تبدأ الدعاية الانتخابية قبل اثنين وعشرين يوماً من اليوم المحدد للاقتراع، وتنتهي بأربع وعشرين ساعة قبل ذلك الموعد.

تنسيق فعاليات الدعاية الانتخابية

على كل مكتب من مكاتب الدوائر الانتخابية أن يعد قائمة بالمواقع والأماكن العامة في دائرته والمخصصة لإقامة المهرجانات والاجتماعات والمسيرات الانتخابية، كما يتوجب أن تحدد في تلك القائمة الأماكن والمواقع العامة التي يجوز وضع الملصقات والياфطات الانتخابية عليها.

الاقتراع

* يتم الاقتراع في انتخابات الدوائر للأفراد المرشحين بغض النظر عن كونهم مستقلين أم مرشحين من قبل قوائم انتخابية، وللناخب أن يختار عدداً من المرشحين بحيث لا يزيد العدد الذي يختاره عن عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة.

* يتم الاقتراع في الانتخابات النسبية للقوائم حيث يتم التصويت لقائمة واحدة فقط من بين أسماء القوائم المرشحة للانتخابات.

أوراق الاقتراع

1. تكون أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس بانتخاب القوائم موحدة اللون والحجم في جميع الدوائر الانتخابية، وتكون أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس فردياً موحدة اللون والحجم في الدائرة الانتخابية الواحدة.

2. يجب أن تتضمن أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس في الدوائر أسماء المرشحين الرباعية، والرمز الذي اختاره المرشح، واسم الدائرة الانتخابية. وتتضمن أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب القوائم في الانتخابات النسبية (القوائم) أسماء القوائم و/أو الرموز الانتخابية التي تختارها.
3. يجب أن تتضمن أوراق الاقتراع المشار بجانب اسم كل مرشح لمنصب الرئيس أو لعضوية المجلس مكان للتأشير عليه بعلامة (✓) أو (x) للدلالة على المرشح الذي يختاره الناخب.
4. يكون ترتيب أسماء المرشحين لمنصب الرئيس أو لعضوية المجلس في ورقة الاقتراع حسب تاريخ تقديم طلبات الترشيح.

فرز الأصوات الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس

تباشر اللجنة بفرز الأصوات الخاصة بانتخاب القوائم وفور الانتهاء تباشر بفرز الأصوات الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس بطريق الانتخاب الفردي.

الفرز النهائي للأصوات

بعد أن تستلم لجنة الانتخابات جميع المحاضر والأوراق والمواد المرفقة بها، والتقارير المنظمة من قبل مكاتب الدوائر الانتخابية، تقوم بالتأكد من صحة الفرز في مراكز الاقتراع والدوائر الانتخابية وإعلان نتائج الفرز النهائي للأصوات. يجرى ذلك بشكل علني، وفي موعد أقصاه خمسة أيام من يوم الاقتراع، ويتم في مقر لجنة الانتخابات.

على لجنة الانتخابات، إذا تبين لها وقوع مخالفات في عمليات الاقتراع في أي من مراكز الاقتراع، من شأنها أن تؤثر في نتائج الانتخابات، سواء لمنصب الرئيس أو لعضوية المجلس، أو في توزيع المقاعد بين المرشحين في أي دائرة انتخابية، أن تقرر إعادة الانتخاب في تلك المراكز التي وقعت فيها المخالفات في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ الانتهاء من عملية الفرز النهائي. وفي هذه الحالة تقتصر إعادة الانتخابات في المركز أو المراكز التي وقع فيها الخلل وينحصر الحق في المشاركة على الناخبين المسجلين في المركز أو المراكز المذكورة كما وينحصر حق الترشيح في الأسماء التي تضمنتها القائمة النهائية للمرشحين.

الطعن في قرارات لجنة الانتخابات

يحق للقوائم الانتخابية والمرشحين ولوكلائهم أو ممثليهم الطعن في القرارات الصادرة عن لجنة الانتخابات خلال يومين من تاريخ نشر نتائج الانتخابات النهائية. وعلى المحكمة أن تفصل في الطعن خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه وأن تبلغ لجنة الانتخابات بالقرارات التي تصدرها للعمل بمقتضاها.

إعلان النتائج النهائية/ الفائز بعضوية المجلس

1. يفوز بالمقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية المرشحون الذين حصلوا على أكثر من غيرهم من أصوات الناخبين في تلك الدائرة.
2. في الدوائر المخصص فيها مقاعد للمسيحيين يشغل هذه المقاعد من يحصل على أعلى الأصوات من المرشحين المسيحيين.
3. إذا تساوت أصوات مرشحين أو أكثر من المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات لدائرة انتخابية ذات مقعد واحد أو إذا تساوت أصوات مرشحين أو أكثر من المرشحين الذين تنافسوا على المقعد الأخير في دائرة انتخابية متعددة المقاعد، يتم إجراء انتخابات بين مرشحين أو أكثر خلال عشرة أيام وينطبق ذلك على المقعد أو المقاعد المخصصة للمرشحين المسيحيين.

إعلان النتائج النهائية

تنشر نتائج الانتخابات النهائية في الجريدة الرسمية والصحف المحلية اليومية. ويكون بإمكان الجمهور الحصول على جداول بالنتائج النهائية التفصيلية للدوائر ولانتخابات القوائم خلال أسبوعين من يوم الانتخابات.

التوزيع النسبي للمقاعد فيما بين القوائم

توزع المقاعد في نظام الانتخاب بالقوائم وفقاً لعدد الأصوات التي تفوز بها كل قائمة، ويجرى التوزيع طبقاً لطريقة سانت لوجى حسب الأسلوب التالي:

1. يقسم عدد الأصوات الذي حصلت عليه كل قائمة على 1، 3، 5، 7، 9، 11، وهكذا حسبما تدعو الضرورة من أجل تخصيص المقاعد.
2. الأرقام الناتجة عن عمليات القسمة هذه هي "نواتج القسمة"، والرقم الأكبر لنواتج القسمة بالنسبة لقائمة واحدة هو عدد المرشحين في هذه القائمة.
3. ترتب أرقام نواتج القسمة ترتيباً تنازلياً.
4. توزع المقاعد حسب الترتيب بداية من أعلى رقم إلى أن ينتهي توزيع كل المقاعد.

الفصل الثالث

الفئات والشرائح المهمشة في المجتمع الفلسطيني

مقدمة عامة

تقدم وتطور أي مجتمع بشري مرتبط إلى حد كبير بتقدم وتطور مختلف فئاته وطبقاته وشرائحه الاجتماعية، وذلك من خلال بحث مشكلات وحاجات هذه الفئات والطبقات والشرائح والعمل على حل المشكلات وسد الاحتياجات بما يضعها على سلم التطور والتقدم الاجتماعي. وفي كل مجتمع من المجتمعات هناك فئات وشرائح ومجموعات يطلق عليها مصطلح " الفئات المهمشة "، وهي الفئات الأقل حظا في عملية التنمية الاجتماعية، وفي غالب الأحيان فان النساء والشباب يجري تصنيفهم ضمن هذه الفئات. ان أسباب ذلك تعود بالأساس إلى القيم والعادات الاجتماعية في المجتمعات البشرية والتي تضع هذه الفئات في ادنى السلم الاجتماعي.

عرفت المجتمعات البشرية منذ قدم التاريخ، ولا زالت، التمييز ضد المرأة لصالح الرجل، وهو ما حرمها على امتداد التاريخ من الحصول على الإمكانيات والموارد التي تؤهلها من لعب الدور المناسب في المجتمع في مختلف الجوانب والمجالات، واقتصر دور المرأة باستمرار على القيام بما يطلبه ويحدده لها الرجل. أي انه الرجل يتخذ القرارات ويوزع الأدوار والمسؤوليات والمرأة تنفذ وتقوم بالمهام التي يطلبها دون ان يكون لها الحق في الاعتراض أو التدخل في آلية وكيفية اتخاذ القرارات. ومن الطبيعي في هذه الحالة ان يحصل الرجل على الحصة والنصيب الأكبر في الموارد والموارد في المجتمع، بحيث يستخدمها باستمرار في تعزيز قدراته وتطوير إمكانياته بحيث يبقى في قمة الهرم الاجتماعي باعتباره مالك الإمكانيات والقدرات والنفوذ دون منازع. ومن الطبيعي ان تبقى المرأة في أدنى هذا الهرم، فهي لا تمتلك من الموارد والموارد ما يمكنها من تطوير نفسها وتعزيز نفوذها وقوتها. وقد عزز الرجل من هذه السلطة والقوة من خلال منظومة كاملة من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التي فرضت على المرأة الخضوع التام والالتزام بما يمليه عليها الرجل.

نفس الأمر ينطبق على فئة الشباب، فالعادات والتقاليد الاجتماعية الأبوية تعطي الأفضلية للرجال على النساء، كما أنها تعطي الأفضلية للكبار على الأصغر سنا، وتحرمهم أيضا من الحصول على موارد ومصادر القوة والنفوذ، وهو ما يبقئهم في حدود الأدوار التي يحددها لهم الأكبر سنا.

ان نظرة فاحصة على تقدم وتطور المجتمعات البشرية يفودنا إلى الاستنتاج انه بدون البحث في مشكلات واحتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة ووضع تصورات وحلول وخطط تموية للنهوض

بأوضاعها فإن عجلة التطور والتقدم تظل تسير على قدم واحدة. فكيف الأمر إذا كان الحديث يدور عن فئات تمثل النسبة الأكبر من المجتمع وهم النساء والشباب.

في مجتمعنا الفلسطيني الذي يناضل من أجل الحرية والاستقلال وبناء دولة تقوم على الديمقراطية ويسود فيها القانون، وتحترم فيها التعددية وحرية الرأي والتعبير والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الفئات والشرائح. في هذا المجتمع الذي ينفذ عنه عقود، بل قرون طويلة من القمع والاحتلال فاننا أوج ما نكون إلى تركيز الضوء على الفئات والشرائح الاجتماعية الأقل حظاً وإعطائها الفرص الكافية من أجل تنظيم نفسها وتوحيد طاقاتها لتمكينها من تحديد وتشخيص مشكلاتها واحتياجاتها ووضع الخطط والحلول لها بما يمكنها من لعب الدور الذي تستحقه في عملية التطور والتقدم الجارية. من هذا المنطلق رأينا في هذا الكتيب أهمية التركيز على فئتي النساء والشباب من خلال إعطاء هذه الفئات فرصة للإطلاع ونقاش واستعراض بعض المشكلات في سبيل تنمية وتطوير وعي هذه الفئات ورفع إمكانياتها على تطوير وتنظيم نفسها باتجاه صياغة أهداف وخطط وبرامج تعمل من أجل تحقيقها بالطرق والوسائل المناسبة والتي يكفلها لها القانون والنظام والحفاظ على وحدة المجتمع، ومن بينها تطوير القدرات والإمكانيات على اختيار وانتخاب من يروونه مناسباً للتعبير عن هذه المصالح إلى المراكز المختلفة لصنع القرار في المجتمع.

أولاً:

واقع مشاركة المرأة السياسية في المجتمع الفلسطيني

شاركت المرأة الفلسطينية تاريخياً بإسهامات واسعة في مسيرة التحرر الوطني طيلة فترة الاحتلال، وبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية أخذت مشاركتها توجهاً جديداً يقاس بمدى شغلها لمراكز صنع القرار كالمجلس التشريعي والحكومة والمؤسسات العامة.

ومع تغير المرحلة طرحت العديد من التساؤلات حول ماهية طبيعة مشاركة المرأة السياسية وفقاً للمرحلة الجديدة والذي على أثره نوقش موضوع مشاركة المرأة في السياسة الفلسطينية والانتخابات، والذي يفترض معه تسهيل مشاركة النساء في الانتخابات للوصول لمركز صنع القرار بالتأكيد على موضوع تمثيل المرأة.

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى الدور النشط والفعال الذي تلعبه الأطر والمؤسسات النسوية في إثارة هذه القضية وكذلك الدور الذي تلعبه منظمات ومؤسسات المجتمع المدني عموماً في دعم وإسناد هذا المطلب انطلاقاً من قناعتها أن بناء وترسيخ المجتمع الديمقراطي بمشاركة كافة الفئات والشرائح

الاجتماعية على قدم المساواة ودون أي تمييز من أي نوع كان، وإتاحة الفرصة أمام الجميع للمساهمة في ذلك وفق قاعدة تساوي وتكافؤ الفرص.

والذي كان نتيجته إقرار " الكوتا النسوية "، والتي تتلخص فكرتها الأساسية حول اعطاء المرأة تمييزاً ايجابياً في التمثيل في الانتخابات لعدد محدود من الدورات الانتخابية تمكنها من تجاوز السنوات الطويلة من الحرمان من المشاركة في عملية صنع القرار وبصورة تؤهلها وترفع إمكانياتها لتأخذ مكاناً وفرصاً مساوية للرجل في التنافس على هذه المراكز مستقبلاً. خاصة وأن المرأة الفلسطينية ما زالت تعاني بشكل عام من القمع والاضطهاد والتمييز شأنها في ذلك شأن المرأة في مختلف المجتمعات، والذي ارتبط بحرمانها من الحصول على نصيبها من المصادر وموارد المجتمع بما يمكنها من تطوير نفسها ورفع مكانتها وقدرتها على التنافس أمام الرجل على المراكز المختلفة لصنع القرار.

حرية المرأة

تقر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأنه على الرغم من الجهود المختلفة التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل تقدم حقوق الإنسان في مجال مساواة المرأة فإنه لا يزال هناك تمييز واسع النطاق ضد المرأة، وتعلن مجدداً أن هذا التمييز يشكل انتهاكاً لمبادئ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان وعقبة أمام مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دولهن، ويعيق نمو ورخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التطور والتنمية.

وفي الحالة الفلسطينية لا بد من الاعتراف بالدور الأساسي الذي تقوم به النساء والذي يتجاوز دورهن الإيجابي والإشراف على راحة الزوج والبيت، بالمشاركة في تحقيق إنجازات على المستوى الشعبي المجتمعي والسياسي في سبيل التنمية المجتمعية والتغيير.

وعلى الرغم من هذا الدور الذي يزداد اتساعاً مع تغير الظروف حتى نحو الأسوأ لا تزال حرية المرأة في المجتمع الفلسطيني تتعرض للعديد من العقبات وتواجهها العديد من الصعوبات أبرزها التقاليد والعشائرية التي تعتمد على ذوي النفوذ وأصحاب المال، وكبار السن من الرجال. وتسعى تلك العادات إلى تقليل مكانة المرأة في المجتمع، وتكريس أدوارها النمطية، وتفسح المجال للرجال أولاً في كافة ميادين الحياة، وتحول دون تقدم المرأة لتأخذ دورها المناسب.

كذلك فالرقابة الاجتماعية تزداد بشدة على تحركات المرأة لتكون بمثابة قيود غير مرئية وإنما محسوسة وقعتها أشد من تلك المرئية، والتي تنتظر للمرأة دائما على أنها ضعيفة ثانوية قابلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت لإثارة فضيحة ما. وبالتالي حرمان المرأة من التمتع بحقوقها الأساسية والتي لا تتعارض مع قيمهم وأخلاقهم وإنما مع مصالحهم.

وللأسف فإن ضعف الحركة النسوية وارتباطها بالتنظيمات والأحزاب السياسية ساعد، ولفترة طويلة، على تعزيز الفئوية السياسية، وبالتالي حال دون نضوج برنامج نسوي موحد وواضح المعالم. وعلى الرغم من وجود إطلاقات مشرقة منذ بداية التسعينات من خلال تبلور أجندة نسوية فلسطينية، إلا أن استمرار الضعف الجماهيري لهذه الأطر، وغياب التنسيق الكافي بينها، وتضارب البرامج النسوية، حال دون تطور حركة نسوية جماهيرية قوية تحمل برنامجاً نسبياً واضح المعالم، ويحدد أولويات العمل وآلياته، ويستند إلى توزيع عادل للمهام والأعمال ما بين الأطر والمؤسسات النسوية المختلفة. ويبدو أن هذه النمطية في العمل النسوي بدأت تتحول نحو دعم المرأة وحقوقها، إلا أن التغيير المطلوب ما زال بعيداً عن أجندة تلك الأطر.

كذلك ما زال أداء الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية يعتريه القصور والضعف في مجال دعم المرأة، ومن أوجه هذا القصور عدم وجود تمثيل كافي للمرأة في المستويات الحزبية المختلفة وخاصة الصف الأول، إذ أن معظم القيادات الحزبية الفلسطينية تكاد تقتصر على الرجال حتى مع أكثر الأحزاب تغنياً بإيمانها بالمساواة، وذلك رغم الدور النضالي الذي لعبته المرأة الفلسطينية في المراحل المختلفة. هذا ويقلل عدم شغل المرأة لمواقع هامة في الأحزاب السياسية من فرص ترشيحها للمناصب الحكومية والبرلمانية أيضاً.

للخروج على تقاليد المجتمع الذكورية هناك أمران أساسيان لتحقيق ذلك أولهما: إيمان المرأة بحقها في الحصول على حريتها وخروجها من دائرة تجلي دورها بالتضحية والخنوع من أجل الرجل واستحقاقاته، وقناعتها التامة بأن هذا الحق ليس لها فقط وإنما لجميع النساء لأنهن يمكن ما يملكه الرجل من مميزات وقدرات على العطاء والبناء والاختيار. فالحرية الشخصية ليست دعوة للإباحية وإنما حق لا يستطيع أحد أن ينكره عليها.

ثانيهما: تحرر الرجل من الصورة النمطية المتوارثة عن المرأة وطبيعة العلاقة السلطوية ما بينه وبينها على الرغم من عدم قناعته بها في العديد من الأحيان، عبر توعيته بأن العلاقة علاقة بناء وتوافق وليس العكس. ويعتبر هذا الأمر في غاية الأهمية كونه داعياً لتقبل المرأة الحرة، فلو توفرت كافة الآليات والوسائل الراعية لحقوق المرأة دون قناعة الرجل بها ستكون بلا فائدة.

المرأة والانتخابات

تميزت تجربة الانتخابات الأولى بمشاركة النساء فيها. حيث بلغ مستوى تسجيل النساء في السجل الانتخابي حوالي 49% من إجمالي المسجلين، ترشحت منهن 28 امرأة مقابل 676 رجل، نجحت منهن 5 نساء.

في المجالس المحلية، ورغم أن أعضاء هذه المجالس، البلدية والقروية، عينوا قبل الانتخابات الحالية من قبل وزارة الحكم المحلي، إلا أن نسبة تعيين النساء في تلك المجالس كانت نسبة متدنية جدا.

وبناء على ذلك نشطت العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الضغط باتجاه تعديل قانون الانتخابات بشكل يضمن فرصا أفضل لفوز النساء بمقاعد إضافية، ونجحت في فرض تبني نظام الانتخاب المختلط، الذي يجمع بين نظام التمثيل النسبي ونظام الدوائر، إضافة إلى تخصيص (كوتا) أي حصة محددة من مقاعد المجلس التشريعي للنساء، وذلك ضمن النظام النسبي (القوائم).

تمثيل المرأة في الهيئات المحلية:

عقدت انتخابات الهيئات المحلية للمرة الأولى منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية مع نهاية العام الماضي لتكون على مراحل جرت الأولى منها بتاريخ 2004/12/23 ويتوقع أن تنتهي بعقد انتخابات المرحلة الخامسة.

بلغ عدد النساء اللواتي نجحن في دخول الهيئات المحلية المختلفة في الضفة الغربية حتى المرحلة الثالثة 408 امرأة، ويتوقع في المرحلة الرابعة والخامسة أن يبلغ العدد الإجمالي للنساء في الهيئات المحلية (200) امرأة على اعتبار تبقي مئة موقع بدون انتخابات وحسب الكوتا النسوية فمن المفترض أن يكون في كل هيئة امرأتين.

أما في غزة ففازت في المرحلة الأولى 21 امرأة، وفي المرحلة الثانية 164 أي ما مجموعه 185 امرأة وبالتالي فإن عدد النساء في المجالس المحلية الآن يبلغ 593 امرأة، ومع انتهاء المرحلة الخامسة من الانتخابات ستشغل حوالي 793 امرأة عضوية تلك الهيئات.

وعلى الرغم من توجه المرأة للمشاركة في انتخابات المجالس المحلية، إلا أن نسبة مشاركتها كانت متدنية مقارنة مع مشاركة الرجل، حيث بلغ إجمالي عدد المرشحين في المرحلة الأولى من الانتخابات 1003، منهم 153 امرأة فقط و 850 رجل حيث كانت نسبة النساء المرشحات تقريبا 15.25% في

حين كانت نسبة الذكور تقريبا 84.75%. وفي المرحلة الثانية كانت النسب تقريبا متطابقة مع نسب المرحلة الأولى حيث بلغ مجموع المرشحات المشاركات هو 338 مرشحة مقابل 1856 من الذكور، وكانت نسبة المرشحات 15.4 من إجمالي المرشحين مقابل 84.5 مرشحا. كذلك بلغ مجموع المرشحات للمرحلة الثالثة 602 مرشحة من أصل 2478 مرشحا ومرشحة، حيث بلغ عدد المرشحين الذكور 1876.

ومن هنا نلاحظ أن نسبة ترشح النساء للمجالس المحلية في المرحلة الثانية والثالثة لم يشهد ارتفاعا بل بقيت النسبة هي ذاتها مع زيادة بسيطة جدا. وهذا أن دل فإنما يدل على وجود إشكالية معينة بالنسبة لتفهم أهمية دور المرأة في شغل المراكز الريادية في المجتمع الفلسطيني والمرتبطة بدوره بتأثير عوامل مختلفة.

وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة في الاقتراع كانت عالية وتكاد تساوي نسبة مشاركة الذكور وفي مختلف دوائر الاقتراع على اختلاف تركيباتها الاجتماعية والثقافية، حيث اقتربت 71251 مواطنة في انتخابات المرحلة الأولى ما نسبته 49.81% من مجمل المقترعين، وفي المرحلة الثانية كان عدد النساء المقترعات 135186 في الضفة مقابل 139353 ذكور وبلغ مجموع الناخبين في المرحلة الثالثة 144234 منهم 68301 ناخبة، إلا أن مشاركة المرأة العالية في الاقتراع لم تؤثر في رفع نسبة النساء الفائزات، حيث أنه من الواضح بأنها لم تكن موجهة نحو دعم المرأة في الوصول إلى المجالس المحلية لتأخذ دورها المفترض في عملية تنمية وتطوير المجتمع المحلي. وبالتالي لم تؤثر بشكل كاف على رفع نسبة النساء الفائزات.

ولعل هذا نتيجة ما أطلق عليه جمال الحلاق³ بمصطلح المرأة الذكورية وهو الكم الهائل من النساء اللواتي يؤمنّ تماما بالمنظومة الذكورية كطريقة حياة، بحيث تقف أمام إشكالية أنك تسعى لتحرير كائن بشري لا يرغب فعلا بالتحرّر.

يختلف البعض في حسم إن كان نظام القوائم يصب في مصلحة المرأة ويساهم في رفع نسبة تمثيلها في المواقع المختلفة أم لا، وهنا لا نستطيع أن نقول أن هذا النظام يساهم بشكل مباشر في ذلك، إلا أننا نستطيع أن نجزم أن المرأة لم تكن مهياًة في المرحلة الأخيرة من انتخابات الهيئات المحلية للتأثير سواء في تشكيل القوائم أم في المشاركة في صياغة برامج تلك القوائم كونها تجربة جديدة لم تعي

³ الحلاق، جمال علي. تغليب النساء لمن؟ محاولة في تفكيك المنظومة الذكورية

حقيقة أبعادها. ومع هذا استطاع بعضهم استثمار النظام بتشكيل قوائم نسائية خاصة بهن كما كان في منطقة زينا بطولكرم، الأمر الذي من الممكن أن يبنى عليه لمصلحة النساء في المستقبل.

تمثيل المرأة الفلسطينية في المناصب الإدارية العليا

تشير الإحصائيات الفلسطينية إلى تدني نسبة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية العليا بشكل عام، ويعني هذا استبعادهن من مراكز صنع القرار الإداري على المستوى الرسمي، وبالرغم من أنهن يمثلن 13% من كافة العاملين في الوظائف الإدارية حتى نهاية العام 2004، إلا أنهن يشكلن ما نسبته 3% فقط من الموظفين في مراكز صنع القرار كالمشرعين وموظفين إدارة عليا وذلك حسب إحصاءات دائرة الإحصاء المركزية.⁴ والخلل هنا ليس فقط في نسبة ما تشغله المرأة من تلك المواقع، وإنما مدى مساهمة وتأثير المرأة في رسم السياسات واتخاذ القرارات، فالمرأة الفلسطينية ما زالت تشارك في المناقشات ولها الحرية بأن تطرح توجهاتها المختلفة إلا أن دورها يتوقف عند هذا الحد ويتحول لتنفيذ سياسات لم تضعها وقرارات على الأغلب لم تتخذها.

والدليل على ذلك أن عدد النساء العاملات في الجهاز القضائي يبلغ 3 قاضيات ولم تشغل منصب وزير سوى ثلاث نساء فقط ضمن ست حكومات تم تشكيلها خلال عشر سنوات، أي منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وحتى اليوم، وهو ما يعتبره الكثيرون معدلا منخفضا جدا بالقياس إلى دور المرأة في المجتمع الفلسطيني، والدور الذي تطمح أن تؤديه في مجال صنع القرار والمشاركة السياسية.

وبالرغم من استحداث وزارة شؤون المرأة، إلا أن الحكم على مدى تأثير وجود هذه الوزارة على زيادة مساهمة المرأة الفلسطينية في السياسات العامة وصنع القرار والمشاركة السياسية وسن القوانين المتعلقة بالمرأة وغير ذلك ليس واضحا بعد.

وعلى صعيد المناصب العامة، لم تشغل أي امرأة حتى نهاية العام 2004 منصب وكيل وزارة ولا حتى مدير عام الوزارة، باستثناء وزارة شؤون المرأة. ورغم وجود الكثير من النساء برتبة مدير عام، إلا أن هذه المناصب لم تثبت دورا مميزا لمن يشغلنها، سواء على صعيد العمل اليومي المباشر، أو على صعيد القرارات الهامة في الوزارات والمؤسسات العامة والحكومية، وربما يعود ذلك للتضخم الوظيفي والترهل الحكومي الذي يتمثل، ضمن أسباب أخرى، في وجود مئات من المدراء العاميين الذين لا

⁴ المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية، ملتقى المرأة العربية

يشغلون مناصب فعلية، كما قد يعود ذلك لسيطرة الرجال على المناصب الفعلية والمواقع التنفيذية في الوزارات والمؤسسات الحكومية. فلا توجد أي امرأة قاضية، والحال نفسه في القضاء العشائري.

تمثيل النساء على المستوى الدولي

تميزت المرأة الفلسطينية في الخارج بقدرتها على تمثيل مجتمعتها وقضيتها سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي في السنوات الماضية وما زالت تلعب هذا الدور باستحقاق، وفي هذا الشأن كان تمثيل المرأة غير الرسمي أعلى من تمثيلها الرسمي والمحدود بامرأة واحدة بمنصب سفيرة، وامرأة أخرى بدرجة سفير بالإضافة إلى عضوات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (أحد فروع منظمة التحرير الفلسطينية).

داخل الأحزاب والهيئات غير الحكومية

وفي الأحزاب السياسية ما زال تمثيل المرأة غير كافٍ في المستويات القيادية للأحزاب والتنظيمات الفلسطينية المتعددة، مع اختلافها بين حزب وآخر. حيث يلاحظ غياب النساء من اللجان المركزية والمكاتب السياسية لهذه الأحزاب والتنظيمات، أو على الأقل انخفاض تمثيلها فيها بشكل حاد. وبما أن الأحزاب السياسية، في الأصل، ومن المفترض أن تلعب دوراً في رسم السياسات العامة والتأثير على الرأي العام، فإن غياب المرأة عن مستوياتها القيادية يقلل من مشاركتها في هذه التأثيرات، سواء التأثيرات التنظيمية أو تلك المتعلقة بالمستوى الوطني.

أما على مستوى المؤسسات غير الحكومية، فيعتبر هذا المجال الأوسع الذي استطاعت المرأة الفلسطينية خلاله أن تمارس حقوقها في اتخاذ القرار والمشاركة في رسم السياسات المختلفة، الأمر الذي يعود للظروف السياسية التي دعته للقيام بهذا الدور قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وفي الوقت الذي اعتمد الشعب الفلسطيني على تلك المؤسسات لسد العديد من احتياجاته.

احتياجات النساء لتمكين مشاركتهن السياسية:

تعددت الدراسات والمؤسسات التي درست احتياجات المرأة التي من شأنها تقوية مشاركتها في السياسة وصنع القرار وكان من أبرزها توصيات الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية عام 1997 التي بحثت في تحديد احتياجات وألويات النساء في الضفة الغربية وغزة، وفي المجال السياسي كانت أولويات المرأة كالتالي:

1. تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار وتعزيز الحياة الديمقراطية في مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن تكافؤ الفرص أمام المرأة للمشاركة في بناء مجتمع الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.
2. رفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة.
3. تعزيز مشاركة المرأة في رسم السياسات الحكومية وفي مواقع صنع القرار على مختلف الصعد.
4. إتاحة الفرص أمام المرأة لتقلد الوظائف العامة التي تسهم في وضع السياسات العامة وفي صنع الاستراتيجيات في المجالات المتعددة.

ودعت تلك الإستراتيجية إلى أن يتم ذلك من خلال اعتماد مبدأ أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان لدى وضع القوانين والتشريعات أو تعديلها، والنظر إلى هذه الحقوق ككل. ووضع تشريعات تختص بحماية حقوق المرأة وتعديل القائم منها على أساس معاهدة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون.

وفي دراسة لبرنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت في العام 2004 حول احتياجات النساء الفلسطينيات في المجالين الإنساني والاجتماعي، والتي اعتمدت على نتائج العديد من الأبحاث والدراسات المنفذة في هذا المجال من جهة وعلى آراء نساء في نقاشات عامة نظمت بغرض تلك الدراسة من جهة أخرى كانت المشاركة السياسية وصنع القرار الفلسطيني الحاجة السادسة الخاصة بالنساء والتي أكدت النساء في مناقشتها على احتياجاتهن التالية:

1. التوعية والتنقيف وتحديدًا حول القوانين الانتخابية، حقوق النساء الانتخابية، توعية الرجال حول أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات وتوعية النساء سياسيا.
2. الديمقراطية الداخلية للمؤسسات، بإجراء انتخابات دورية.
3. التدريب والتأهيل، بتدريب كوادر نسائية من أجل الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار.
4. الضغط والمناصرة والتأييد، بوجود خطة إستراتيجية على مستوى المراكز النسوية لتشكيل لجان ضغط لإيصال النساء إلى مراكز صنع القرار.

5. المشاركة، ضرورة مشاركة المرأة في المؤتمرات السياسية، ضمان المساواة في المشاركة في الانتخابات ودعم المرأة وتحفيزها للمشاركة في الأحزاب والنقابات والأطر السياسية.

إحصاءات ذات مغزى

شهدت السنوات الأخيرة (2000-2004) حالة من التراجع في وضعية النساء في الأراضي الفلسطينية، حيث زادت حالات الزواج المبكر بنسبة 79%، كما ارتفعت معدلات الطلاق بنسبة 40%، كما زادت حالات التسرب من المدارس بنسبة 30%. وارتفعت بالمقابل حالات العنف ضد النساء ووصلت إلى قتل 33 امرأة على خلفية الشرف في كل من الضفة والقطاع. كما انخفضت مشاركة المرأة في قوة العمل لتصل إلى 11.4% بعد ما وصلت إلى 14% قبل اندلاع الانتفاضة

ثانياً:

واقع مشاركة الشباب في الحياة السياسية

يشكل الشباب الفلسطيني شريحة اجتماعية هامة ومتميزة، حيث يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، ثلثه من الشباب، والمرتبطة إلى حد ما بارتفاع نسبة المواليد وقلة الوفيات في صفوف الأطفال.

وفي استعراض دور الشباب الفلسطيني في الحياة السياسية الفلسطينية، يبدو واضحاً أن دور الشباب كان يعتبر أساسياً وحيوياً في التجربة السياسية الفلسطينية. حيث اعتمدت مختلف مراحل نضال الشعب الفلسطيني أساساً على المثقفين والعمال والأدباء والمناضلين من الشباب لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي ونصرة القضية الفلسطينية في الداخل والخارج.

وبعد قدوم السلطة الفلسطينية وعودة قيادات مختلف التنظيمات السياسية الفلسطينية معها، كان عدداً كبيراً من جيل الشباب الجديد يتطلع للاندماج بالنظام السياسي الفلسطيني ليفجر طاقاته في عملية البناء، خاصة وأنه عانى من انتهاك حقوقه وممارسة العديد من أدواره الطبيعية وقت الاحتلال، إلا أنه ومع لأسف اصطدم الشباب الفلسطيني بمنظومة عملت على إقصاءه عن المشاركة السياسية الفعلية وخاصة على مستوى صناعة القرار.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل استغل الشباب الفلسطيني وما زال يستغل لتنفيذ سياسات من هم في قمة الهرم السياسي دون أن يشارك هو شخصياً برسمها. والدليل على ذلك قلة عدد الشباب في المناصب الإدارية العليا، كذلك الأمر على مستوى قيادة التنظيمات السياسية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات حتى الشبابية منها، والتي يرأسها بعضها من يفوق عمرهم الستين عاماً.

فعلى الرغم من تميز التجربة الشبابية في السياسة الفلسطينية تاريخياً، إلا أنه فمّن الواضح أنها تم تهميشها ومن أكثر من جهة دون اعتبار أنها تكاد أن تكون أهم فئة من فئات أي مجتمع كان، وحتى لو افترض أن تلك الجهات لم تقصد إقصاء الشباب عن العديد من المجالات التي من شأنه أن يبدع بها، إلا أن النتيجة الآن هي شعور الشباب الفلسطيني باغتراب وبأزمة عدم تمكنه من توظيف طاقاته في المجالات التي يختارها مما ساهم بشعوره باليأس والإحباط من المحيط الذي يعيشه وبتغيير رؤيته لمستقبله الذي طالما حلم به.

من هم الشباب

لا يوجد تعريف خاص لمرحلة الشباب باعتبارها مرحلة نمو وتطور ذات سمات خاصة مثل الطفولة أو المراهقة، ولكن يعتبرها علماء الاجتماع مرحلة نمو تجمع بين خصائص مرحلتين في التطور النفسي والاجتماعي، وهما المراهقة والرشد، وخصائصها هي التي تبني في المراهقة لتتجهز به طاقات هائلة من في مرحلة الرشد. وهي المرحلة العمرية التي بمجرد دخول الإنسان فيها تنفجر به طاقات هائلة من شأنها أن تحدث تغييرات جذرية في حال حسن استثمارها.

وبشكل عام يعرف الشباب على أنهم حديثوا السن في الفئات العمرية (15-25) عام، وينظر إلى هذه الشريحة الاجتماعية في كل المجتمعات البشرية على أنها شريحة هامة وذات خصائص مميزة وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها:

1- تتكون في هذه المرحلة لدى الإنسان الخبرات والمهارات اللازمة له من أجل تحديد دوره ومكانه المهني والاجتماعي في المجتمع.

2- تتمتع هذه الفئة بطاقات كبيرة وطموحات عالية ورغبة شديدة للعمل والبناء. وبالتالي فهم مصدر هام من مصادر ثروة المجتمع.

3- تعتبر هذه الفئات من أكبر الفئات الاجتماعية عدداً في معظم المجتمعات البشرية، ولذلك فإن مستقبل تطور وتقدم المجتمع يعتمد على دور هذه الفئة بشكل كبير.

في المجتمع الفلسطيني تبلغ نسبة الشباب ما يقارب ثلث السكان. وتزداد أهمية هذه الفئة في المجتمع الفلسطيني كون الكثير من الطموحات المستقبلية لبناء المجتمع تتوقف على كيفية الاهتمام بهذه الفئة وتوفير إمكانات النمو السليم لها من كافة النواحي.

حق المشاركة السياسية للشباب:

حق المشاركة هي حق من حقوق الإنسان الأساسية نص عليه الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، كونه أداة للتنمية الفعالة وأسلوباً للممارسة السياسية والمسؤولية الاجتماعية والتربوية لأفراد المجتمع، وهي تعطي الإنسان الحق في إخضاع كافة القضايا التي تؤثر عليه وعلى جماعته للمناقشة وإبداء الرأي وتنمي الشعور القومي لديه.

كما يعزز حق المشاركة السياسية لدى الشباب المواطنة لديهم والالتزام لقضايا الوطن واحتياجاته والحفاظ على كينونته، والتواصل ثقافياً وحضارياً مع التاريخ والأجيال السابقة. كذلك رفع حس المسؤولية والانضباط واحترام الأنظمة والقوانين للدولة من منطلق شعوره بالمشاركة في وضعها.

كما تدعو زيادة الضغوط الحياتية والنفسية على الشباب، ونشر المعرفة والثقافة لدى هذه الفئة مما يجعلها على علم بما يحيط بها إلى الانجذاب نحو العمل السياسي والاهتمام به. فيستجمع طاقاته نحو الأهداف والأولويات الوطنية والاجتماعية.

ناهيك عن تجاوز إشكاليات الفراغ لدى الشباب من اغتراب وإحباط ونفور من المجتمع ورفض للقيم والقواعد المختلفة، واستبدالها بالمشاركة في البناء وحل مشكلات المجتمع والعطاء واحترام القانون.

إشكاليات تواجه الشباب الفلسطيني

الإشكالية الأولى: النظرة المجتمعية/ السلطة الأبوية

إن المرور الاجتماعي للشباب يحدث بدءاً في رحاب حقل يحتكم إلى قيم وممارسات تتمفصل كلياً أو جزئياً مع حقول اجتماعية أخرى، وتظهر لدى الشباب رغبة قصوى في إثبات الذات وتأكيد الحضور في بداية هذه المرحلة العمرية وتنمو بنموه في حال توفرت لديه مقومات إيجابية.. لكن هذه الرغبة غالباً ما تصطدم بمعيقات مجتمعية من عدم الثقة به والأخذ برأيه من منطلق (لا رأي لك والكلام أو القرار للكبار، احترم من هو أكبر منك سناً ونفذ ما يطلبه منك دون أن تناقش، حقق رغبات أسرتك المختلفة، واخضع لسلطة الأب المباشرة ولتقاليد المجتمع المختلفة).

وفي المقابل ينظر المجتمع للشباب على أنه طاقة منتجة، استقلالها عن العائلة غير مقبول اجتماعياً، كونه ما زال خاضعاً لهفوات الطفولة وأمامه مشوار طويل ليؤخذ برأيه ويعتمد عليه.

مما يخلق لدى الشباب أزمة يطلق عليها الاجتماعيون أزمة الاغتراب و هي مرحلة وسطى بين الانسحاب من المجتمع والتمرد عليه. نتيجة مواجهة الشباب بالأنظمة البيروقراطية وأنماط السلطة غير الديمقراطية لا تبقية خارجها فقط، ولكنها تجعل دوره ينحصر في الخضوع لها والالتزام بقوانينها مما يشعره بالعجز وعدم القدرة على تحقيق ذاته.⁵

خصوصا وأن أسلوب الحوار والتفهم ما زال غائبا عن أنماط التنشئة في المجتمع الفلسطيني. مما يخلق فجوة ما بين تطلعات الشباب واقتراحاتهم لتحقيق تلك التطلعات وما بين العائلة التي لا تبالغ في قلقها وعدم ثقتها بهذه الفئة.

هذا ولا يمكن إنكار غلبة السلطة الأبوية على العائلة الفلسطينية التي تحتم الانصياع لهذه السلطة تبعا للشرعية المجتمعية، وبالتالي فإن "رحلة اكتشاف الذات بالنسبة للشباب تصطدم منذ البدء بسلطة أبوية ساحقة تدعي امتلاك الحقيقة! وترفض النقد والمساءلة، وترفض مبادرات الشباب، سلطة ما تنفك عنهم الشاب بالنزف والتهور والمحدودية المعرفية"⁶.

إحصائيات ذات صلة⁷

وقت الفراغ عند الشباب: إن ما نسبته 47.3% من الشباب لديهم وقت فراغ كافي، و27.2% أن لديهم وقت فراغ كبير. ويكمن التحدي الأكبر الذي يواجهه الشباب في كيفية قضاء أوقات الفراغ بشكل منتج في ظل الضغوط السياسية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها.

الحياة الاجتماعية: يرى أكثر من نصف الشباب 52.2% أن الإهمال والقصور في التربية هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى السلوك غير السوي لدى الشباب. وحول اهتماماتهم الأولى خلال الفترة ذكر 58.9% من الشباب أن توجههم الرئيسي نحو إكمال تعليمهم.

الإشكالية الثانية: تداعيات الاحتلال

الذي استهدف الشباب الفلسطيني وما زال يستهدف هذه الفئة بالذات من ضمن فئات المجتمع الفلسطيني، سواء بالاعتقالات التي أدت إلى أن يمضي العديد من الشباب الفلسطيني سنوات شبابه داخل السجون الإسرائيلية تحت التعذيب والذل، أو حرمانها حرية الفكر والتي كانت تلاقى إما بالاعتقال أو الإبعاد أو الاغتيال، كذلك حرمانه من حرية الحركة سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو في التواصل

⁵ العسكري، سليمان. الشباب العربي وملاحم ثورة جديدة.

⁶ العطري عبد الرحيم، الشباب العربي والسلطة الأبوية.

⁷ مسح الشباب في فلسطين لعام 2003، الجهاز المركزي للإحصاء

مع الخارج. هذا عدا عن تداعيات الاحتلال المختلفة على المجتمع الفلسطيني من تردّي الأوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمية وغيرها.

الإشكالية الثالثة: النظام السياسي

في تتبع القطاع العام الفلسطيني يبدو واضحا تهميش الشباب الفلسطيني بتتبع وظائف القطاع ورتبه المختلفة، حيث تجدر الإشارة إلى أن هناك عددا قليلا من الشباب يعملون كمشرعين وموظفي إدارة عليا، حيث أن النسبة للفئة العمرية 15-24 سنة بلغت 0.3% وتمثل هذه النسبة أولئك الذين يعملون كأصحاب عمل يشغلون مستخدمين بأجر أو يعملون كمدرّاء دوائر أو برامج حتى العام 2000.

ومن هنا نلاحظ إقصاء النظام السياسي الفلسطيني لفئة الشباب عن دورهم في اتخاذ القرارات المختلفة وفي تمثيل غيرهم من الشباب، وتحديد دورهم في الدرجات الوسطى والدنيا من السلم الوظيفي (الدور التنفيذي).

الإشكالية الرابعة: المشكلات الاقتصادية

1. البطالة والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، حيث تفاقمت حدة هذه المشكلة خلال سنوات الانتفاضة مع إغلاق الإسرائيلي المستمر لدخول العمال الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل للعمل، وكذلك حصار وإغلاق المدن الفلسطينية وبناء جدار الفصل العنصري.

2. البطالة المقنعة وكثرة عدد الموظفين في وظائف لا تحتاج إلى هذا العدد مما يسبب التضخم ويقلل الإنتاجية.

3. غياب العدالة في توزيع الثروة وتفاوت في الدخل وسوء أو ضعف استغلال الموارد البشرية منها والمادية.

4. غياب الموضوعية والمعايير المهنية في عملية التوظيف، مما يفتح المجال أمام المحسوبية وانتشار الفساد في هذا القطاع.

هذه الحالة العامة للاقتصاد الفلسطيني، أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر وتدني مستوى الدخل إلى ادنى مستوياته، ومن الطبيعي ان تعكس هذه الحالة نفسها على وضع الشباب الفلسطيني من خلال:

1. التسرّب من المدارس 25-34.5% من الشباب يتركون المدرسة قبل نهاية الصف الثاني عشر، والدراسات تقول بأن السبب الرئيسي هو الحاجة المادية وذلك للدخول إلى سوق العمل، الذي تتراجع فيه فرص العمل أيضا، الأمر الذي يترك انعكاسات نفسية واجتماعية سلبية على الشباب.

وبالتالي الدخول المبكر إلى سوق العمل في هذه السن ومن غير امتلاكهم المهارات المهنية اللازمة يدفعهم إلى القيام بالأعمال الخطرة وغيرها من الأعمال التي تصنف في أدنى مستويات العمل.

2. يساهم العبء الاقتصادي الناتج عن غلاء الأسعار بشكل عام وعن ارتفاع تكاليف التعليم والأقساط الجامعية والمتطلبات الدراسية، في تعريض الطلاب لضغوط نفسية واجتماعية، تضطر بعضهم إلى الالتحاق بالعمل، ان توفر، خلال دراسته الجامعية بما يؤثر سلبا على مستوى التحصيل العلمي والأكاديمي للطلبة.

3. يضاف إلى ذلك كله مشكلات الخريجين، حيث يجد معظمهم سوق العمل مغلق أمامهم بعد تخرجهم، وذلك بسبب القدرة الاستيعابية المحدودة لاستيعاب الخريجين وتشغيلهم، ويضاف إليها أيضا مشكلات أخرى لها علاقة بطريقة القبول والمعايير التي يجري على أساسها قبول الخريجين في العمل. وهكذا يجد الكثيرون منهم أنفسهم مضطرين بعد كل سنوات الدراسة هذه إلى إعادة البحث عن أي عمل، وبغض النظر عن علاقته بالمهارات والخبرات والمعلومات التي اكتسبوها خلال دراستهم.

فقطاع التعليم: والذي يعاني هو أيضا من عدد من المشكلات وأمر تجعل من خيارات الشبان الذين يريدون إكمال تحصيلهم العلمي صعبة بسبب قلة عدد المعاهد والجامعات التعليمية وعدم قدرتها على استيعاب كافة الطلبة الخريجين من الدراسة الثانوية، الذين يشكل عددهم السنوي أضعاف قدرة الجامعات والمعاهد المحلية على الاستيعاب. مما يضطر الكثير منهم إلى دراسة تخصصات لا يرغبون بدراستها ولا تتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم وميولهم ومواهبهم.

كذلك يلعب غياب أو ضعف التنسيق والتخطيط بين المؤسسات التعليمية على مستوى الوطن، دورها في أن لا تضع كل مؤسسة تعليمية خططها وبرامجها لتستوعب الطلبة في التخصصات المختلفة وفق حاجات ومتطلبات المجتمع وسوق العمل فيه.

الإشكالية الخامسة: ضعف الاتحادات والأطر الشبابية

"المحطة الأولى للعمل مع الشباب انطلقت من الخارج، وتحديدًا من الجامعات العربية حيث بدأت النواة الأولى للطلاب الفلسطينيين بتشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة، واخذ الاتحاد العام بالتوسع ليمثل الطلاب الفلسطينيين في الخارج، وبعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية أصبح الاتحاد العام لطلبة فلسطين واحداً من الاتحادات الشعبية الممثلة في المنظمة ومؤسساتها من خلال اللجنة التنفيذية

للاتحاد. وبقي الاتحاد العام جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية ولكن في السنوات الأخيرة أصابه ما أصاب الاتحادات الشعبية الأخرى، حيث بقي جسداً بدون روح⁸.

وعلى الرغم من العدد الكبير من الأندية الشبابية الفلسطينية واتحاداتها المختلفة وتشكيل وزارة الشباب والرياضة، إلا أن مختلف تلك الجهات يتركز دورها على النواحي الرياضية من حياة الشباب والمخيمات الصيفية، كذلك تعقد بعضها الدورات المختلفة حول القيادات الشبابية والمشاركة السياسية المرتبطة بدعوى خارجية أو أجنحة ممول. كما تزال تلك الجهات تفتقد تحديد إستراتيجية واضحة حول رؤيتها لمشاركة الشباب السياسية من شأنها مضاعفة الجهد لإعادة بناء منظمات الشباب على أسس جديدة تمكن الشباب من اختيار ممثليهم والمشاركة في وضع السياسات.

حاجات الشباب⁹

1. الحاجة إلى تقبل الشباب ونموه العقلي والجسمي حيث يسعى لإدراك ما يدور حوله.
2. الحاجة إلى توزيع طاقاته في نشاط يميل إليه، وخصوصاً أن الشباب لديه طاقات هائلة وعدم تفرغها في أنشطة بناءة يزيد من حالة الاضطراب والملل والتوتر لديه.
3. الحاجة إلى تحقيق الذات، بما يعنيه من اختيار حر وواع لدوره ومشاركته المجتمعية وشعوره بالانتماء لفكره أو مجموعة اجتماعية لها أهداف عامة.
4. الحاجة إلى الرعاية الصحية والنفسية الأولية، والتي من شأنها أن تجعل من نموه نمواً متوازناً وإعطائه ثقافة صحية عامة تمكنه من فهم التغيرات الجسدية في مرحلة المراهقة كمرحلة حرجة.
5. الحاجة إلى المعرفة والتعليم، لما لهما من دور مفتاحي وأساسي في حياة الفرد، ولكونها توسع الأفق والمدارك العقلية. وهو حق مكتسب وضروري مثل الماء والهواء في عصر ليس فيه مكان للجهلاء.
6. الحاجة إلى الاستقلال في إطار الأسرة كمقدمة لبناء شخصيته المستقلة، وتأهيله لأخذ قراراته المصيرية في الحياة والعمل والانتماء، بطرق طوعيه بعيداً عن التدخل.

⁸ عثمان، زياد. الشباب في عملية التغيير المجتمعي.

⁹ المصدر السابق

7. تلبية الحاجات الاقتصادية الأساسية من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن والتي بدونها سيصبح مشرداً أو متسوّلاً.
8. الحاجة إلى الترفيه والترويح، فحياة الشباب ليست كلها عمل ونشاط جدي، بل يحتاج الشباب إلى توفير أماكن للترويح ومراكز ترفيهية ثقافية (دور سينما، مسرح، منتزهات، معسكرات شبابية).
9. الحاجة إلى ثقافة جنسية، خصوصاً في بداية تفتح الشباب، ومعرفة المتغيرات الجسدية في مرحلة المراهقة، وتوفير حد أدنى من الثقافة الجنسية من قبل مراكز الأشراف الشبابي والمجتمعي لتوفير حماية للشباب من الانحراف وتلقي ثقافة جنسية مشوشة ومشوهة.
10. الحاجة إلى بناء الشخصية القيادية الشابة من خلال تنمية القدرات القيادية وصقلها للمواهب الواعدة، وهذه العملية لا تتم بقرار إجرائي بقدر ما تحتاج إلى سياسات تربوية مدروسة مقرونة بخبرة عمل ميداني تعزز ثقة الشباب القيايين بقدراتهم وتضعهم أمام الاختيار الجدي.

الفصل الرابع

المناصرة في العدالة الاجتماعية

تعريف المناصرة

تم تعريف مفهوم المناصرة بطرق مختلفة من قبل واضعي النظريات من أمثال مايكل إدواردز وألان فاوولر وكومي نايدو وغيرهم الكثير كما يقوم الناشطون ومنظماتهم بممارسة المناصرة بطرق مختلفة و متنوعة في شتى أرجاء المعمورة مثلهم مثل المناصرين العاملين في قطاع الشركات وفي القطاع الحكومي. ويمكن للمناصرة أن تكون عملية تتم من رأس الهرم إلى قاعدته أو من قاعدة الهرم إلى رأسه وذلك بناءً على القضية المطروحة وعلى السياق والعوامل الحفازة.

ويعرف قاموس "شامبرز" المناصرة على أنها "رفع قضية إلى محفل أعلى" في حين يعرفها قاموس أكسفورد الإنجليزي على النحو التالي: "التحدث نيابة عن شخص آخر" أو تأييد اقتراح.

ويعرف البعض المناصرة على أنها عملية استخدام المعلومات بشكل استراتيجي من أجل تغيير السياسات أو البرامج أو القوانين أو السلوكيات التي تؤثر على حياة الأشخاص المستضعفين. ويشير مايكل إدوارد (1993) بأن هدف المناصرة في إطار السياق الدولي هو: "... تغيير طرق استحداث القوة والموارد والأفكار وطرق استهلاكها وتوزيعها على المستوى الدولي حتى يمنح سكان الجنوب و مؤسساته فرصة أكثر واقعية للتحكم بتطورهم الخاص".

أما بالنسبة للمؤسسات ذات القاعدة الشعبية والمؤسسات الأهلية في جنوب إفريقيا والتي تعمل في مجال المناصرة، فإن مصطلح "المناصرة" يكتنز معاني أخرى ألا وهي:

- إن المناصرة نشاط موجه نحو تغيير السياسات والمواقف أو البرامج في أي نوع من المؤسسات.
- المناصرة هي معاونة المواطنين على إدراك مدى القوة التي لديهم واستخدامها في المشاركة في عملية صنع السياسات والقرارات.
- إن المناصرة هي المدافعة عن فكرة أو دعمها أو التوصية بها أمام أشخاص آخرين.
- المناصرة هي الحديث عن قضية هامة وجذب اهتمام المجتمع إليها وتوجيه صناع القرار نحو التوصل إلى حل.
- المناصرة هي العمل مع أشخاص آخرين ومنظمات أخرى من أجل تغيير الوضع.

- المناصرة هي وضع مشكلة معينة على جدول الأعمال وتوفير حل لها وحشد الدعم بغية العمل على هذه المشكلة وعلى حلها.
 - يمكن للمناصرة أن تهدف إلى تغيير مؤسسة من الداخل أو إلى تغيير نظام برمته.
 - يمكن للمناصرة أن تتضمن الكثير من النشاطات المحددة والقصيرة الأجل من أجل التوصل إلى رؤيا طويلة الأجل للتغيير.
 - تشتمل المناصرة على استراتيجيات متنوعة تهدف إلى التأثير على صانعي القرار على مستوى المؤسسة وعلى المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.
 - قد تشتمل استراتيجيات المناصرة على مجموعات الضغط وعلى التسويق الاجتماعي والمعلومات والتعليم والاتصالات وعلى تنظيم المجتمع و/أو الكثير من التكتيكات الأخرى.
 - إن المناصرة هي إشراك الأشخاص في عمليات صنع القرار الذي سيؤثر على حياتهم.
- ووفقاً لتقرير لمعهد البحوث الإثمانية، فإن زملاء في الهند يصفون المناصرة بأنها عملية منظمة ومنهجية وعن قصد للتأثير على القضايا ذات الاهتمام العام ولتغيير علاقات القوة من أجل تحسين حياة السكان المحرومين".
- " وزملاء آخرون في أمريكا اللاتينية يعرفونها على أنها عملية تحول اجتماعي تهدف إلى تحديد اتجاه المشاركة العامة والسياسات والبرامج بشكل يفيد المهمشين ويهدف للنهوض بحقوق الإنسان وصون البيئة".
- " أما زملاء أفارقة فيصفون مناصرتهم على أنها مع الفقراء وتعكس القيم الجوهرية كالعادلة والمساواة والاحترام المتبادل وتركز على تمكين الفقراء و الخضوع لمساءلتهم".
- إن كافة هذه التعريفات تتضمن فكرة تغيير الوضع الراهن بطريقة أو بأخرى، إما من خلال تغيير السلوكيات والتصرفات والقوانين والسياسات القائمة و/أو من خلال تغيير موازين القوة داخل مجموعات مختلفة من المجتمع. أي أن المناصرة نشاط سياسي يتطلب اتخاذ موقف والكفاح على حلبات مختلفة من أجل إحلال تغيرات إيجابية.
- و كما سنرى لاحقاً، فإن طرق ممارسة المناصرة متنوعة قدر تنوع تعريفات هذا المفهوم، فهي عملية من أجل التغيير تستخدمها تشكيلة واسعة من الأفراد والمجموعات الذين يبحثون جميعاً عن تحويل حالتهم إلى قضية.

يكون التعريف الأفضل للمناصرة وفقاً للسياق السائد.

ينصح بأن تقوم كل مؤسسة بإعداد تعريفها العملي الخاص بالمناصرة بشكل يتوافق مع ظروفها وسياقها.

المناصرة: تحديد عملي للمفهوم

إن المناصرة هي مجموعة من الجهود والأعمال المنظمة القائمة على أساس "الواقع الحالي". وتسعى هذه الأعمال المنظمة إلى التطرق للمواضيع الخفية التي كانت فريسة التجاهل وذلك من أجل التأثير في المواقف والسياسات العامة بشكل يؤدي إلى تحقيق الواقع "الذي ينبغي تحقيقه" ضمن مجتمع عادل ومتحضر. تعمل المناصرة على تحقيق النتائج التي تمكن الشعب من بلوغ أولئك الذين يتخذون قراراته المصيرية والتأثير عليهم. أي، بتعبير آخر، مواجهة الأساليب الملتوية في استعمال السلطة التي قد تعتمدها المؤسسات المؤثرة في مصير الشعوب. إن المؤسسات تحتاج إلى التغيير ونوعية حياة الناس تحتاج إلى تحسين.

عشرة دروس من مناصرة العدالة الاجتماعية

في كافة أقطار العالم يسعى مناصرو العدالة الاجتماعية للتفكير في ما عاشوه من تجارب بغية التوصل إلى فهم السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي مارسوا فيها جهودهم. هؤلاء المناصرون هم الباعثون على التغيير وصانعو الأحداث ويشكلون جزءاً من التحركات الاجتماعية التي يفوق حجمها حجم مجتمعاتهم الجغرافية المباشرة. وقد باتت هذه الأعمال المنظمة تشكل، أكثر فأكثر، جزءاً من جهود تتعدى الحدود الوطنية.

عشرة دروس من مناصري العدالة الاجتماعية:

1. اعتمد على مورد القوة الخاص بك لإحداث التغيير. عليك أن تفهم تاريخك وثقافتك من أجل تحقيق ذلك.
2. إن التغييرات الاجتماعية تؤدي إلى قيام المخاطر والتهديدات. كن مستعداً لمواجهة العمل مع الآخرين لتخطيها.
3. المناصرة النابعة/المدفوعة من الشعب ضرورية لإحداث التغييرات العميقة.
4. إن الدعم الشعبي يتطلب نقاشاً عاماً.

5. النقاش العام يتطلب مجالات عامة تتيح للشعب أن يتناقش و يعمق فهمه للقضايا ويتوصل إلى النتائج المرجوة.
6. على المناصرين أن يتعمقوا في فهم أنظمة صنع السياسات والتعامل معها.
7. تؤمن الحكايات كماً هائلاً من القوة للفرد الذي يحكيها ولمن يستمعون إليها.
8. ينبغي على المناصرين أن يكونوا مبتكرين لذا فإن على مؤسساتهم أن تدأب على التعلم.
9. إن القيادة الفعالة ضرورية لتعزيز التحركات على المدى الطويل. إن الأشخاص القادرون على القيادة واتباع الآخرين أيضاً يشكلون القيادات الفعالة النموذجية.
10. إن تدمير الحركات الشعبية أسهل من إقامتها. قم بصون ما تم بناؤه للتمكن من الاستمرار في العمل على إحداث الحركات الشعبية.

المناصرة: كيف تتعرف عليها؟

- تساعد المناصرة المواطنين على إدراك قوتهم وعلى استخدام هذه القوة للمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار.
- تعمل المناصرة من أجل المصلحة العامة (على خلاف المصلحة الخاصة).
- تستخدم المناصرة أدوات وتقنيات متعددة من بينها الأخبار وبناء التحالفات والمناصرة بواسطة الوسائل الإعلامية والضغط السياسية.
- تقوم المناصرة بتحديد جداول الأعمال العامة.
- تقوم التنظيمات على إحداث وابتكار واختراع الأعمال والأفكار الهادفة إلى تنظيم التغيير في المواقف والسياسات العامة.

ما هي سمات المناصرة؟

- تتطلب المناصرة مساهمة من جانب.
- تؤدي المناصرة إلى زيادة الطلبات على الأنظمة السياسية وأنظمة تحديد السياسات.
- تعالج المناصرة نزاعات موضوعية يتم تجاهلها لولا ذلك.

-تقوم المناصرة بإحداث الخبرات الموضوعية لدى المشاركين الذين، لولاهم، ما كانوا ليحصلوا على خبرات مماثلة.

-تدفع المناصرة الناس على خوض غمار عمليات صياغة السياسات ووضعها قيد التنفيذ.

-إن إدراك القوى والسياسات هو جزء من جودة معيشة الأشخاص و يؤثر عليها بشكل حاسم.

ما هي المنافع الشخصية والمؤسسية الناتجة عن مناصرة العدالة الاجتماعية؟

-تعزز المناصرة مشاعر الثقة بالنفس لدى الأفراد والمجموعات.

-تسهل المناصرة على الشعب عملية فهم الإجراءات العامة.

-تعترف المناصرة بأن تحقيق التقدم في أعمالها يتطلب مساهمة من جانب كافة الأطراف المعنيين.

-إن المناصرة تمكن الأفراد من التعامل مع مجموعات من خارج المجموعات التي ينتمون إليها.

-تعلم المناصرة الناس كيفية استخدام وسائل الاتصالات الحديثة.

-تتغلب المناصرة على العزلة.

-تعزز المناصرة قيمة الانتماء إلى جماعة.

لماذا تعتبر المنابر العامة أساسية بالنسبة إلى مناصري العدالة الاجتماعية؟

- لأنها تضيف صبغة شرعية على الجهد المنظم وعلى الأفكار والمقترحات المنبثقة عنه.

- لأنها تمنح المنظمة وأفكارها مزيداً من السلطة والموثوقية.

- لأنها تساعد في حل الخلافات من خلال وضعها على بساط المداولة والمناقشة العامة.

- لأنها توفر إمكانية التوصل إلى الاتفاق الجزئي أو الكلي بشأن مواضيع عالقة.

كيف تقوم منظمات مناصرة العدالة الاجتماعية بتنظيم المنابر العامة؟

عن طريق القيام بما يلي:

- إفساح مجال المشاركة أمام أفرادها أو ممثلهم.

- جمع الأخبار والحكايات.

- تنظيم أعمال جمع الوقائع.
- المراقبة وإطلاع أفرادها على ما تمت رؤيته وما تم تعلمه.
- مقابلة أولئك الذين اكتسبوا المعرفة بفضل الخبرة.
- استخدام المعلومات الخارجية المستقلة بما يشمل الوثائق الحكومية الرسمية.
- إحداث المعرفة عن طريق استخدام البيانات وتصنيفها، وفهم العلاقة بين الوقائع المتوفرة.

القيادة

إن وجود قيادة فعالة لهو أمر أساسي لتحسين حياة البشر إذ أن مثل هذه القيادة البارعة في المجتمع المدني وخارجه بإمكانها أن تجلب تغييرات إيجابية ودائمة. ومن الضروري بمكان أن يفهم ممارسو التغييرات الاجتماعية عمليات القيادة من أجل إحداث تغييرات تقود إلى مجتمع عادل ومنصف. إن القيادة أساسية للمناصرين حتى ينتقلوا من النقاش إلى العمل وحتى ينهوا هذا العمل.

إن القيادة موجودة في أماكن لا نتوقع وجودها فيها وتظهر بطرق تدهش الكثيرين بمن فيهم أولئك الذين يملكون القوة. ومن أجل فهم أفضل لهذه القيادة يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ما هي أنواع القيادة التي تؤدي إلى تحقيق نتائج؟
- ما هي سماتها الرئيسية؟
- كيف تدعم نفسها بشكل يفوق الجهود الفردية المقدمة؟
- هل عليها أن تكون ملهمة؟
- كيف تقوم باشتقاق معانٍ وتوفيرها للآخرين؟
- ما هي السمات التي تجعلها إستراتيجية؟
- ما الذي ينبغي على الممارسين معرفته بشأن سياقها الاجتماعي؟
- هل ينبغي على القيادة أن تكون إستراتيجية تجاه الآخرين في المجتمع المدني وتجاه أولئك الذين يملكون القوة؟

تحديد سمات القيادة وتسميتها

يمكن ممارسة القيادة بطرق مختلفة ومتنوعة كما يمكن أحياناً ممارستها بأكثر من طريقة واحدة ولكن لا يمكن أبداً ممارستها بكافة الطرق. ويمكن ممارسة القيادة عن طريق:

- الأشخاص الذين يشكلون مثلاً يحتذى به والموجهين.
- الأشخاص ذوي الرؤيا الذين يفكرون على المدى البعيد.
- الأشخاص الاستراتيجيين الذين يحددون ذلك الجزء من الرؤية التي يمكن تحقيقها.
- المؤرخون الذين يبقون ذاكرة الحركات حية ويقومون بتجميع القصص والحكايات حول تلك الحركات.
- الأشخاص الذين يقومون بحشد الموارد ويخترقون حول تلك الحركات بيروقراطية المؤسسات وجمودها.
- الشخصيات التي تتمتع بالسلطة والمصداقية ويمكنها تمثيل القاعدة الشعبية لدى السلطات الحكومية والجهات الأخرى.
- المسنولون عن الاتصالات الذين يستخدمون الرموز والاستعارات للمساعدة على تثقيف الجماهير المختلفة.
- المنظمون الذين يجمعون الأشخاص من أجل زيادة اهتمامهم بالقضية وإشعار أصحاب القوة أو السلطة بالقلق.
- المفاوضون الذين يعرفون النظام ويستخدمون هذه المعرفة لممارسة الضغط على أصحاب القوة.
- الأشخاص ذوي الخبرة العامة الذين يسخرون سنوات خبرتهم وتجربتهم لصالح الجهود المبدولة.

أنماط القيادة

تساعدنا مقارنة أنماط القيادة التقليدية مع أنماط القيادة الناشئة على أن نفهم لماذا تعزز الأنماط الناشئة العدالة الاجتماعية والمناصرة. وكما أن التعلم هو من مسؤولية كل مشارك، فإن من مسؤولياته كذلك تحديد الطرق التي تستعين بمواطن القوة لدى كل شخص لممارسة القيادة.

<u>الناشئة</u>	<u>التقليدية</u>
تشاركيه	سلطوية
تمكنيه	تراتبية أو سلمية
ديمقراطية	نخبوية
تشارك المعلومات	تحتزن المعلومات
ترتكز على الناس أو القاعدة الشعبية	موجهة نحو النتائج
تعاونية ومشاركة	قائد واحد، منفذ
أفقية	عمودية
شفافة	متلاعبة وتسعى للسيطرة
صنع قادة	ولادة قادة

تبسط القيادة التقليدية "القوة" على المنظمات والأفراد محدثة بيئة من التحكم والأوامر أما القيادة الناشئة فتختلف كثيراً عن القيادة التقليدية فهي تركز على المشاركة والتعاون والتعلم، إذ يستخدم الأشخاص قوتهم للتأثير على الأجنداث العامة ولتحسين حياتهم الخاصة.

وتقر القيادة الناشئة بأن التجديد والتفكير والموازرة هي أمور ضرورية للمحافظة على القيادة الفعالة ودعمها من أجل تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية.

إزالة الغموض عن مفهوم القوة

"إن قيام أي شخص بنفض يديه عن الصراع بين الأقوياء والضعفاء يعني أن يصطف إلى جانب الأقوياء، لا أن يكون محايداً" باولو فريير

من أجل التعرف على مصادر القوة المتنوعة - الإيجابية والسلبية- وعلى طرق التعبير عنها يمكن الاستعانة بالفوارق التالية المتعلقة بكيفية رؤيتنا للقوة.

القوة على

وهي القوة التسلطية التي تفرض النظم والقواعد على باقي أفراد وفئات المجتمع. وعادة ما يكون لها آثار سلبية. و من خلال عملنا في المناصرة نسعى لأن نجد بدائل لهذا النوع من القوة عن طريق الثلاثة أنواع التالية.

القوة مع

وهي القوة التي يشعر بها جماعة من الناس عند عملهم سوياً حيث أنهم يدركون أن شخصاً واحداً أو مجموعة غير متناسقة من الأفراد لن تقدر على فعل ما تقوم به مجموعة منظمة من الناس.

القوة من أجل

وهي القوة أو القدرة على القيام بأفعال معينة أو القدرة على امتلاك مهارات تساعد على تحقيق بعض الأفعال و الإنجازات مثل القدرة على تنظيم فئات من المجتمع، أو القدرة على تحليل بعض السياسات بطريقة مبسطة.

القوة في

وهي القوة التي يشعر بها الفرد في داخله مع إدراكه بأنه شخص غير عاجز وأنه لديه القدرة على تغيير الوضع القائم إلى الأفضل سواء من خلال أفعاله هو أو من خلال التعاون مع الآخرين.

التخطيط الاستراتيجي:

تعريف الإستراتيجية:

- عبارة عن خطة عامة تسعى المؤسسة من خلالها الوصول أو تحقيق غاياتها أو رسالتها، وبالتالي فهي برنامج عمل عام، على أساسه توضع الأهداف، والسياسات والإجراءات، وتحديد متطلبات التنفيذ من الموارد.
- هي عبارة عن طريقة لتنظيم الطاقات والموارد، وتوجيهها نحو الهدف. وهي تحوي خيارات، استمرارية، مراحل واضحة، برنامج زمني. كما تحوي أنماط عمل. وتبرهن الإستراتيجية على التزام فكري ينظر إلى المستقبل ويتوقع التغيير.
- إن كلمة إستراتيجية مشتقة من كلمة "استراتيجيا" اليونانية وتعني خطة واسعة لتحقيق غاية معينة.

- تعريف من قاموس المنجد: هي فن من الفنون العسكرية تتناول الوسائل التي يجب الأخذ بها في قيادة الجيوش (كلمة يونانية).

التخطيط الاستراتيجي: تحديد عملي للمفهوم

إن التخطيط الاستراتيجي هو جهد منظم يهدف إلى التوصل إلى قرارات والقيام بنشاطات رئيسية بغية توجيه المنظمة بشأن قضية مناصرة معينة.

يصب التخطيط الاستراتيجي في قلب جهود المناصرة الفعالة، ويمكنه أن يساعدك على القيام بما يلي:

- تقييم وضعك، بما في ذلك واقعك الحالي ومصادر قوتك وطاقاتك الحالية ونقاط البدء المحتملة لإحداث التغيير.
- انتقاء أهداف يمكن تحقيقها، من أجل البدء بالعمل.
- وضع خطة عمل، بما في ذلك كيف تستخدم مواردك وما هي الطاقات الواجب بناؤها وأي الأدوات والنشاطات والتكتيكات يجب استخدامها.
- الإبحار بين الانتصارات الصغيرة والنكسات والتنازلات والفرص غير المتوقعة والشكوك المتناثرة على امتداد الطريق الذي سيقود إلى التغيير الطويل الأجل المستهدف.

خطوات عملية التخطيط الاستراتيجي:

الخطوة الأولى _ التعبير عن مهمة معينة (أو رسالة تسعى لتحقيقها).

الخطوة الثانية _ تحديد الأهداف على المدى القصير.

الخطوة الثالثة _ تقييم البيئة (الميزات والتحديات الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية).

الخطوة الرابعة _ اختيار الإستراتيجية الأفضل لقضاياك و لمؤسستك.

الخطوة الخامسة _ صياغة خطة عمل أولية و تحديد الخطوات التالية.

الخطوة السادسة _ مراجعة التقدم المحرز.

استراتيجيات المناصرة

كثيراً ما يستخدم المواطنون ومؤسساتهم تشكيلة من الاستراتيجيات المتنوعة من أجل تحقيق أهدافهم في مجال المناصرة. وبشكل عام يمكن تجميع استراتيجيات المناصرة والتمكين هذه في فئات ستة على أساس غاياتها الرئيسية أو نشاطاتها الجوهرية على النحو التالي:

بناء جمهور مساندة أو قاعدة شعبية من أجل التغيير

إن الهدف الرئيسي هو زيادة وعي وتنقيف وتنظيم وحشد الأشخاص المتأثرين بالمشكلة/القضية أو المهتمين بها حتى يشتركوا في العمل ويساهموا فيه.

استراتيجيات التعاون

إن الهدف الرئيسي هو زيادة بناء علاقات التعاون بين مجموعات المجتمع والدولة و/أو قطاع الأعمال من أجل نشر التجديدات وتوفير خدمات الدولة أو تحسين البنى التحتية المحلية.

الإستراتيجيات التعليمية

وهدفها الرئيسي هو زيادة الوعي السياسي ورفع مستويات الوعي الناقد. وتتضمن هذه الإستراتيجيات تعزيز قدرة المؤسسات الأهلية والمنظمات الشعبية للتعبير عن نفسها وتوفير معلومات أو التعاون في جمع و تحليل البيانات والمعلومات وتطوير سياسات بديلة.

استراتيجيات الإقناع

وهدفها الرئيسي استخدام المعلومات والتحليل وحشد المواطنين بغية المطالبة بإحداث تغيير و كثيراً ما تتضمن اللجوء إلى مجموعات الضغط واستخدام وسائل الإعلام للتأثير على صانعي القرار وعلى الرأي العام. إن توفر مهارات اتصال وتواصل وتفاوض واستخدام الأرقام والإحصائيات لتوضيح الأهداف هو مفتاح نجاح استخدام هذه الإستراتيجية.

استراتيجيات التقاضي

والهدف الرئيسي منها هو النهوض بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية عبر استخدام نظام المحاكم لاختبار القوانين والمؤسسات ولتحديدها.

استراتيجيات المواجهة

وهدفها الرئيسي استخدام العمل المباشر لتحدي السياسات السلبية و لجذب الاهتمام ولحشد قدر أكبر من الضغط مقارنة باستراتيجيات أخرى من أجل إحداث تغيير سياسي. ويمكن لهذه الإستراتيجية أن تتضمن إتباع طرق عنيفة أو غير عنيفة لتوجيه العمل.

ويمكننا دمج أكثر من إستراتيجية من المذكور أعلاه ولكن ينصح بتحديد إستراتيجية رئيسية لحملة المناصرة مع تحديد استراتيجيات ثانوية تساعد على ذلك. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الاستراتيجيات قد تتضارب سويًا ولا ينصح بدمجها. فعلى سبيل المثال قد يكون من الصعب استخدام إستراتيجية التعاون في نفس الوقت الذي فيه إستراتيجية التقاضي.

مسح الحلبة السياسية

تختلف استراتيجيات المناصرة وفقاً لطبيعة الحكومة القائمة. ويصف خبراء العلوم السياسية المهتمون بمراحل الانتقال السياسي أنواعاً مختلفة من "الأنظمة"، مما يفيد في تحديد المخاطر السياسية وإمكانية التغيير. ويعرض الخبراء ثلاثة أنظمة ألا وهي:

مرحلة ما قبل الانتقال (أقل انفتاحاً)

- قوة مركزية، الحكم يكون أحياناً مناطاً بشخص واحد.
- حزب واحد و/أو تحمل محدود للمعارضة
- معارضة معدومة أو في حدها الأدنى
- الحد الأدنى من حرية التجمع
- وسائل إعلام خاضعة للتحكم من جانب السلطة أو مصادر القوة.
- تجنب الشعب للدولة (لا سياسي).

مرحلة الانتقال (الانفتاح)

المرحلة الأولى: التحرر السياسي

- الدولة تسبر إمكانية التفكير في إحداث تغيير قانوني.
- التخفيف من القيود على حقوق وحرريات الأفراد والمجموعات.
- إعطاء المواطنين والمعارضة إذناً مقيداً بالعمل في الساحة العامة.

المرحلة الثانية: الانتقال الديمقراطي

- فرص متزايدة للتنافس السياسي.
- تزايد المعارضة والاضطراب في الدولة
- معارضة أكثر نشاطاً.
- مفاوضات بين الحكومة والمواطنين والمعارضة.
- انتخابات
- إعادة صياغة الدستور

تعزيز نظام أكثر انفتاحاً (ديمقراطي)

- انتخابات حرة وعادلة.
- جدل عام ورأي عام ناشئ.
- زيادة التسامح مع المعارضة.
- زيادة النزاعات بين المجموعات الاجتماعية والعرقية المختلفة.
- استحداث مؤسسات تتيح مشاركة الشعب.
- تعزيز حكم القانون واستقلال الجهاز القضائي.
- تزايد توقعات و مطالب الشعب من الحكومة.
- تزايد الوعي بحقوق المواطنين ومسؤولياتهم.

إن الفرص المتاحة أمام استراتيجيات المناصرة وطبيعة هذه الاستراتيجيات تختلف بشكل كبير في ظل كل من هذه السياقات كما تعتمد على عدد المؤسسات الأهلية ونوعها التي يمكنها أن تعمل مع بعضها البعض لإحداث دفعة نحو التغيير.

التحليل الثلاثي

بعد أن تم اختيار قضية للمناصرة، عليكم أن تحددوا أين ينبغي أن يحصل التغيير هل سيكون على مستوى السياسات أو التطبيق أم في الثقافة وفي سلوكيات الناس أنفسهم؟ وهذا ما يعرف بالتحليل الثلاثي.

عادة تحتاج الحلول السياسية للمشاكل أكثر من مجرد إصلاح قانون أو سياسة ما، ف لدينا الكثير من الأمثلة من بلدان مختلفة تم فيها تغيير القوانين غير أن الناس أنفسهم لم يتغيروا. أن القوانين جزء بالغ الأهمية من السياسة العامة لأنها تقوم بتنظيم العمل والعلاقات الاجتماعية والانتفاع بالموارد الاقتصادية والفرص والقوة السياسية. غير أن القوانين والسياسات قد تكون مجففة بطرق ثلاث هي:

المحتوى: ونعني بذلك القوانين أو السياسات المعلنة حول قضية ما (قد يكون القانون أو السياسة المكتوبة تميز أو غير ملائمة وفقا للسياق السائد)

التطبيق: قد لا يتم تطبيق السياسات أو على الأقل قد لا يتم تطبيقها وفقا للنية القائمة وقد لا يتم إنفاذ القوانين أو أن يتم إنفاذها بطريقة ضاره.

الثقافة: وهي العادات والتقاليد والقيم السائدة التي تؤثر في وضع ما (إذا لم يتمتع المواطنون بالوعي الكافي تجاه السياسات والقوانين أو حقوقهم أو إذا ما كانت السلوكيات الاجتماعية متناقضة مع مضمون القانون أو السياسة فان قانونا عادلا أو سياسة منصفة لن تعود بالفائدة على الأشخاص من الناحية العملية)

الأسئلة التي يمكن أن توجه عملية التحليل الثلاثي:

1. هل تم حاجة إلى قانون أو سياسة جديدة أو محسنه؟
2. هل يتم تطبيق القانون أو السياسة القائمة بشكل مناسب؟
3. هل يعرف الأشخاص القانون ويؤمنون بان لديهم حقوق حتى يجدوا حولا أو يرفعوا مطالبهم إلى النظام؟

أداة التخطيط الاستراتيجي ذات الأسئلة التسعة:

لقد قام السيد جيم شولتز من مركز الديمقراطية بإعداد أسئلة تسعة ساعدت بشكل مفيد في توجيه المؤسسات أثناء القيام بعملية تخطيط استراتيجي.

1. ماذا نريد؟ (الأهداف)

ينبغي أن يبدأ أي جهد من الجهود المبذولة في مجال المناصرة من فهم لأهداف المناصرة بحيث من الضروري التمييز بين الأهداف المختلفة. فما هي هذه الأهداف طويلة الأجل وما هي الأهداف القصيرة الأجل؟ وما هي أهداف المحتوى (على سبيل المثال تغيير السياسات) وما هي أهداف العملية (على سبيل المثال التوصل إلى اتفاق بين المشاركين) وينبغي تحديد هذه الأهداف منذ البداية بطريقة تتيح إطلاق جهد معين وجذب الناس إليه وضمان استدامته على مر الزمن.

2. من يمكنه أن يساعدنا على تحقيق ذلك؟ (الجمهور)

من هم الأشخاص والمؤسسات التي نحتاج إلى تحريكها؟ أنهم يشملون الجهات التي تمتلك السلطة الفعلية الرسمية لتوفير المنتجات (أي المشرعون). كما يشمل ذلك أولئك الذين يملكون القدرة على التأثير على من يملك السلطة الرسمية (أي وسائل الإعلام والشخصيات الرئيسية سواء الحليفة أو المعارضة). وفي جميع الأحوال فإن جهد المناصرة فعال يتطلب فهما واضحا لمن هي هذه الجماهير وما هي نقاط الدخول أو الضغط المتاحة لتحريك صانعي القرار والأطراف المعنية وهذا يعني تحليل القوة.

3. ماذا يحتاج صانعو القرار لسماعة؟ الرسالة

إن الوصول إلى جماهير المستمعين المختلفة يتطلب صناعة وصياغة سلسلة من الرسائل المقنعة. وعلى الرغم من ضرورة أن تضرب هذه الرسائل جذورها دائما في الحقيقة نفسها فإنها ينبغي أن تفصل بشكل مختلف لكل جمهور، حتى تتناسب مع الجماهير المختلفة وفقا لما هم مستعدون لسماعة. وفي معظم الحالات فإن رسائل المناصرة ستتكون من مكونين اثنين رئيسيين هما: احتكام إلى ما هو صحيح واحتكام إلى مصالح الجمهور الخاصة.

4. من ينبغي عليهم توصيل تلك الرسالة؟ الرسل

يختلف وقع الرسالة ذاتها بشكل كبير وفقا للشخص الذي يقوم بنقلها. فمن هم أكثر الرسل مصداقية بالنسبة لجماهير المستمعين المختلفة؟ في بعض الحالات يكون هؤلاء الرسل "خبراء" تكون مصداقيتهم

نقية بشكل كبير بينما نحتاج في أحيان أخرى إلى الاستعانة " بالأصوات الأصلية" من الفئات التي تعاني من مشكلة ما والتي يمكنها أن تتحدث انطلاقاً من خبراتهم الشخصية. ولكن ما الذي علينا أن نقوم به لكي نجهز هؤلاء الرسل بشكل أفضل بالمعلومات ونزيد من شعورهم بالراحة في عملهم كمناصرين؟

5. كيف نجعلهم يسمعون الرسالة ؟ الإيصال

ثمة تشكيلة واسعة من الطرق التي يمكن استخدامها لإيصال رسالة مناصرة، وتتراوح هذه الطرق ما بين الطريقة اللطيفة (على سبيل المثال مجموعات الضغط) والطريقة الفظة (الاحتجاج المباشر) وتختلف الوسائل الأكثر فعالية من وضع لآخر، علماً بأن أساس النجاح هو تقييم الطرق وتطبيقها بالطريقة المناسبة وربطها مع بعضها على شكل حبكة رائعة.

6. ما هي الميزات التي نتمتع بها؟ الموارد

إن جهود المناصرة الفعالة تقوم بعملية جرد دقيق لموارد المناصرة المتوفرة حتى يتم البناء عليها. فما هي مصادر القوة في مؤسستك؟ أنها تشمل نشاطات المناصرة السابقة ذات الصلة والتحالفات القائمة وطاقات الموظفين والأعضاء وطاقات الأشخاص الآخرين ومعلوماتهم وذكائهم السياسي. على سبيل المثال هل بإمكانك القيام بعملية تحليل للنفوذ أو للأطراف المعنية؟ بعبارة بسيطة، انك لا تبدأ من الصفر، بل تبدأ بتشديد بنائك من الأساس المتوفر لديك.

7. ما الذي نحتاج إلى تطويره؟ التحديات

بعد أن تقوم بجرد موارد المناصرة المتوفرة لديك تكمن الخطوة التالية في تحديد موارد المناصرة التي نحتاج إليها ولكنها غير متوفرة لدينا. كيف سنتمكن من الحصول عليها؟ أن هذا يعني البحث في التحالفات التي ينبغي بناؤها وفي القدرات المختلفة كالوصول إلى الآخرين والإعلام والبحوث والقدرات الداخلية التي لا بد منها في أي نشاط.

8. كيف نبدأ؟ الخطوات التالية

ما هي الطريقة الفعالة لدفع الإستراتيجية إلى الأمام؟ ما هي بعض الأهداف أو المشاريع المحتملة القصيرة الأجل التي ستجمع الأشخاص المناسبين مع بعضهم البعض وترمز للعمل الكبير المستقبلي وتوجد هدفاً يمكن تحقيقه يمهد الطريق للقيام بالخطوات التالية.

9. كيف نعرف إذا كانت الأمور تسير على ما يرام؟ ما الذي تغير؟ ما الذي تحسن؟ ولماذا؟

كما هي الحال بالنسبة لأي رحلة طويلة علينا أن نتأكد فيها من مسارنا أثناء السير، فإن الاستراتيجيات تحتاج لأن يتم تقييمها من خلال الرجوع إلى كافة الأسئلة المطروحة أعلاه. (أي هل نحن نستهدف الجمهور الصحيح؟ هل استطعنا الوصول إلى هذا الجمهور؟.. الخ) ومن الأهمية بمكان القيام بتصحيحات أثناء العمل والتخلي عن العناصر في الإستراتيجية التي لم تعمل جيدا بعد تطبيقها بالفعل.

ثمة عناصر خمس رئيسية للتخطيط الاستراتيجي ينبغي النظر فيها ألا وهي:

1. الأهداف طويلة المدى والمتوسط والقصيرة المدى
2. الأشخاص المستهدفون - أي الذين يمكنهم أن يصنعوا القرار الذي تبتغية.
3. الحلفاء والمعارضون.
4. الاعتبارات التنظيمية.
5. التكتيكات

ونضيف عليها كملئقى مدنى العناصر الثلاث التالية والتي نرى أنها مهمة ويجب أخذها بعين الاعتبار

1. الهيكلية وتطويرها.

2. تحديد الوقت.

3. الميزانية.

إن هذا الجدول يشبه الجداول المحسوبة، فكلما غيرت إحدى المعطيات في عمود معين ينبغي إدخال تعديلات مناسبة على بقية الأعمدة فعلى سبيل المثال قد تتطلب إضافة هدف جديد استهداف جمهور مختلف وتطبيق تكتيكات جديدة وأهداف خاصة جديدة.

الاستخدامات المختلفة للمعلومات

المعلومات: تحديد عملي للمفهوم

يتم الحصول على المعلومات من خلال الأبحاث والمقابلات أو التعلم ويقوم جامعو المعلومات بتوفير معرفة جديدة من خلال تركيب المعلومات التي يتم الحصول عليها من البيانات والمشاهدة والتحليل والتجارب والخبرات. ويتطلب استخدام المعلومات فهما كافيا لها من أجل فهم العلاقات والتناقضات والأنماط والنزعات الموجودة في البيانات والحقائق المختلفة. أن الاستخدام والتطبيق المتواصلين للمعلومات هو أمر جذاب لأنه يقود إلى ولادة المعرفة.

كيف تستخدم المعلومات؟

تقوم مجموعات المناصرة باستخدام المعلومات من خلال:

1. الأبحاث 2. التحليل 3. النشر

وباعتبار أن المعلومات جزءاً من التخطيط الاستراتيجي والبدء بالخطوات القادمة واتخاذ قرار بشأن ما ينبغي القيام به فإنها تساعد على ما يلي:

1. أن نفهم كيف تؤثر مشكلة على حياة الناس.
2. أن نتعرف على جماهير المستمعين الرئيسية وأن نحدد موقفهم من القضية.
3. التعرف على نقاط الدخول المحتملة إلى النظام السياسي أو نظام السياسات.
4. تحديد التعديلات والتحسينات الممكنة.
5. إعداد رسائل فعالة للجماهير الرئيسية المختلفة.
6. تحديد الرسائل ووسائل الإعلام الفعالة لمخاطبة الجماهير الرئيسية.

الوصول إلى الجماهير والحشد

إن الوصول إلى الجماهير يتضمن استخدام تشكيلة واسعة من الاستراتيجيات - التخطيط والتنظيم بالمشاركة، ووسائل الإعلام، التعليم، الحشد، والتوظيف المباشر- التي تهدف إلى كسب دعم القاعدة الشعبية والى مشاركتها المباشرة كما تهدف إلى بناء قدرتهم كمواطنين نشطين.

هناك أربع خطوات للوصول إلى الجماهير:

1. التخطيط والتنظيم الجماعي
2. الإعلام
3. الأنشطة المختلفة
4. التوظيف المباشر

يوظف الحشد الأشخاص بصفاتهم أبطالاً سياسيين ويشمل نشاطات تبني وتستخدم قوة الإعداد الكبيرة والتنظيم.

بناء التحالفات

تعريف التحالفات:

إن التحالف هو تنظيم يصل بين منظمات مختلفة تملك هدفاً يتمثل في التوصل إلى سياسات مشتركة بينما تحافظ كل من هذه المنظمات على استقلاليتها.

لماذا تعتبر التحالفات هامة؟

إن التحالفات توفر :

2. القوة بالعدد - إن المناصرة تتعلق بالإعداد، ومن المرجح أن تكون جهود المناصرة أكثر فعالية كلما زاد عدد الأشخاص الذين يشتركون فيها.

3. القوة بالتنوع - عادة ما تكون التحالفات أكثر قوة عندما تقوم بتجميع أعضاء لا ينظر إليهم عادة كشركاء.

4. مهارات وخبرة أوسع- أن المهارات والخبرات المختلفة تلبى الحاجة إلى مهارات متخصصة وإلى تشكيلة أوسع من الخبرات لمواجهة المشاكل الصعبة.

انتقاء القضايا المناسبة للبدء في التحالفات وتعزيزها:

ينبغي على القضايا أن تكون:

- كبيره بشكل يجعلها هامة
- تكون صغيرة بشكل يجعلها تولد نتائج
- تعكس الأهداف الأكبر للتحالف.
- تبني القاعدة للتحالفات المستقبلية.
- تضع حجر الأساس للحملات القادمة.
- تسهل خبرة القاعدة الشعبية لأنها تعزز مهارات الناس وثقتهم بأنفسهم.
- تكسب قبول الجماهير.

أدوات التحالف:

إليك بعض الأفكار المفيدة لجعل التحالفات مفيدة:

- تجنب البنى الرسمية بأكبر قدر ممكن
- فهم القيود التي تفرضها كل مجموعة على نفسها
- تفويض المسؤوليات.
- اتخاذ قرارات رئيسية كمجموعة.
- توفير المعلومات عن العمل للجميع.

بعض الأفكار المفيدة للتنبؤ بالتوترات ولتجاوزها أثناء بناء التحالفات أو النشاطات:

- اعلم أن النزاع سيحصل مهما كانت نوايا كافة المشاركين جيدة.
- من الصعب تجنب الولاء لأكثر من جهة، إذ يكون ولاء أعضاء التحالف في المقام الأول لمؤسستهم.
- ينبغي أن تخضع التحالفات للمساءلة من حيث غرضها ورسالتها علما أن عليها في بعض الأحيان اتخاذ إجراءات سريعة شريطة ألا تصدم أعضاءها.
- من الصعب إيجاد توازن بين التنوع والوحدة غير أن بإمكانك تجنب المشاكل من خلال معرفة ما إذا كانت ستتم معالجة القضايا التي تثير مشاكل. قم بدراسة ما يلي:

1. الاختلاف في الأهداف
2. الاختلاف في الأيدولوجيات
3. التوقعات المختلفة بشأن نتائج النشاطات أو الجهود المبذولة.
4. اختلاف القوى ضمن التحالف ذاته.
5. اختلاف درجات الالتزام بأهداف التحالف.
6. التعامل مع الاختلافات في التعهدات النقدية والعينية.
7. الاختلافات في الأنماط الإدارية بين المجموعات ذات الأحجام المختلفة.

المناصرة في مجال الإعلام

تعريف:

أن المناصرة في مجال الإعلام هي الاستخدام الاستراتيجي لوسائل الإعلام من قبل مناصري العدالة الاجتماعية والمؤسسات العاملة في مجال العدالة الاجتماعية من أجل الاتصال والتواصل مع إعداد كبيرة من الناس وذلك بغية إحراز تقدم على صعيد هدف اجتماعي أو سياسة عامة أو من أجل تغيير السلوكيات المتعلقة بقضية عامة هامة.

تحقيق الوصول إلى وسائل الإعلام:

1. التأكد من أن المعلومة جاءت في الوقت المناسب.
2. إظهار الصلة بين القضية والقصة أو الحالة التي تعرضها وسائل الإعلام المختلفة.
3. التركيز على الجانب الإنساني من القصة.
4. إظهار الدعم للقضية من شخص يتمتع بمصداقية وليس من مؤسستك حتى لا يبدو محايداً.
5. استخدام وسائل الإعلام التي تتمتع باحترام لأنها قابلة للتصديق.

إن صلب المناصرة في مجال الإعلام يتطلب صياغة جديدة للمدخل المناسب للجمهور وكذلك الصياغة المناسبة لمحتوى الرسالة.

ينبغي صياغة المدخل المناسب بالاستعانة بما يلي:

- الجدل والتضارب حول القضية.
- الإجحاف والظلم الواقعيين.
- المنطق المحلي.
- المنطق الشخصي.
- شيء جديد حدث (تطور مفاجئ) حول القضية.
- ذكرى انجاز حصل أو مأساة حلت.
- أشخاص مشهورون يتمتعون بمصداقية وبخبرة شخصية.

- الأدوات المرئية التي تروي القصة.
- وينبغي صياغة المحتوى والنقاش بالاستعانة بما يلي:
- ترجمة القضية الفردية إلى قضية عادلة.
- حدد ما إذا كانت مسؤولية المشكلة تقع على عاتق النظام السياسي أو الاجتماعي وحدد من هم صانعو القرار المسؤولين عن عدم حل المشكلة.
- تقدم بحل يمكن تنفيذه يروق للآخرين ويحظى بدعم منه.
- اقترح خطوات عملية يمكن لصانعي القرار اتخاذها.
- طور عنصر قصصي مثل: استخدام أدوات مرئية ورموزا مثيرة. أعط عبارات لوسائل الإعلام توضح القضية. استخدم أرقاماً واضحة ومباشرة توضح الوضع بشكل كبير.

المصادر والمراجع

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - احصائيات ومسوح مختلفة.
- 2- آلن تورين، ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية. ترجمة حسن قببسي. دار الساقى، الطبعة الأولى، بيروت، 1995.
- 3- المركز العربي للمصادر والمعلومات حول المرأة (امان). الصفحة الالكترونية [/http://www.amanjordan.org](http://www.amanjordan.org)
- 4- د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء السادس. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- 5- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (امان)، الصفحة الالكترونية <http://www.aman-palestine.org>
- 6- جامعة بيرزيت - مركز دراسات التنمية، الصفحة الالكترونية [/http://home.birzeit.edu/dsp](http://home.birzeit.edu/dsp)
- 7- الصفحة الالكترونية للنائب دلال سلامة [/http://www.dalalsalameh.org](http://www.dalalsalameh.org)
- 8- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، الصفحة الالكترونية [/http://www.wclac.org](http://www.wclac.org)
- 9- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الصفحة الالكترونية [/http://www.pnic.gov.ps](http://www.pnic.gov.ps)
- 10- الدكتور إبراهيم ناصر، التربية المدنية (المواطنة). مكتبة الرائد العلمية، الطبعة الأولى، 1994.
- 11- سلسلة وثائق المجلس التشريعي الفلسطيني، مشاريع القوانين.
- 12- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، (الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية، السلوك الانتخابي، والنتائج، مجموعة من الباحثين والكتاب). نابلس - فلسطين، آذار (مارس) 1997.
- 13- لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، قانون الانتخابات الفلسطيني لعام 1995
- 14- اللجنة العليا للانتخابات المحلية.
- 15- الحلاق، جمال علي، تغليب النساء لمن؟ محاولة في تفكيك المنظمة الذكورية.

- 16- المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية، ملتقى المرأة العربية.
- 17- عثمان، زياد، الشباب في عملية التغيير المجتمعي.
- 18- مسح الشباب في فلسطين لعام 2003، الجهاز المركزي للإحصاء.
- 19- العسكري، سليمان العربي وملاح ثوة جديدة.
- 20- العطري عبد الرحيم، الشباب العربي والسلطة الأبوية.